ISSN 1016 – 4030

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها
مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

العددان الأوّل والثاني [١١٧ ـ ١١٨]
السنة الثلاثون / محرّم ـ جمادى الآخرة ١٤٣٥ هـ

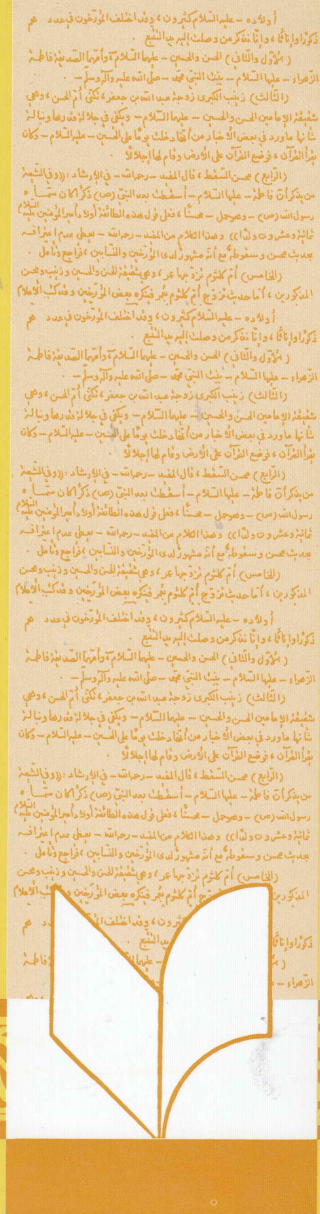

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

* الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والباحثين والمعنيّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام .
* الآراء المنشورة لا تعبِّر عن رأي النشرة بالضرورة .
* ترتيب المواضيع يخضع لأُمور فنّية وليس لأيّ أمر آخر .
* النشرة غير ملزمة بنشر كلّ ما يصل إليها أو بإعادته إلىٰ أصحابه .

المراسلات تعنون باسم : هيئة التحرير .
دورشهر ـ خيابان شهيد فاطمي ـ كوچه ٩ ـ پلاك ١ و ٣
هاتف : ٥ ـ ٣٧٧٣٠٠٠١ ـ فاكس : ٣٧٧٣٠٠٢٠ .
البريد الألكتروني : *e-mail : turathona@rafed.net*
ص . ب . ٩٩٦ / ٣٧١٥٦٥٣٧٧١ ـ قم ـ الجمهورية الإسلامية في إيران .
تراثنا .
العددان : الأوّل والثاني [١١٧ ـ ١١٨] السنة الثلاثون / محرّم ـ جمادىٰ الآخرة ١٤٣٥هـ .
الإعداد والنشر : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .
الكمّيّة : ٢٠٠٠ نسخة .
الفلم والألواح الحسّاسة : تيزهوش ـ قم .
المطبعة : الوفاء ـ قم .
الاشتراك السنوي : ٢٠٠٠ تومان في إيران ، و ٢٥ دولاراً أمريكياً في بقيّة أنحاء العالم .

الذكر المحفوظ

قراءة جديدة في تاريخ جمع القرآن

وما روي في تحريفه

(٥)

السيّد عليّ الشهرستاني

بعد أن انتهينا من بيان ثلاثة مراحل من المراحل الأربعة في تاريخ جمع القرآن: ١ ـ التنزيل، ٢ ـ الترتيب، ٣ ـ الجمع والتأليف، ناقلين الأقوال الأربعة في هذا الأخير حيث قمنا بدراسة الأقوال الثلاثة فيه، ووقفنا عند المرحلة الثالثة منه وهو: الجمع على عهد الشيخين حيث تناولنا الجمع في عهد الخليفة الأوّل ونستأنف البحث هنا:

ب ـ جمع عمر بن الخطّاب:

هناك نصوص استُدلَّ بها على جمع القرآن في عهد عمر بن الخطّاب فإنّها وإن كانت تقرّب من جهة لكنّها تبعّد من جهة أخرى، وإليك تلك الأخبار:

١ ـ في كنز العمّال: «حدّثنا إسماعيل بن عيّاش عن عمر بن محمّد ابن زيد عن أبيه: إنّ الأنصار جاؤوا إلىٰ عمر بن الخطّاب، فقالوا: يا أمير المؤمنين نجمع القرآن في مصحفٍ واحدٍ؟ فقال: إنّكم أقوامٌ في ألسنتكم لحنٌ وأنا أكره أن تحدثوا في القرآن لحناً وأبىٰ عليهم»[1].

٢ ـ ابن أبي داود: «عن يحيىٰ بن عبدالرحمن بن حاطبٍ قال: أراد عمرُ بن الخطّاب أن يجمع القرآن، فقام في الناس، فقال: من كان تلقّىٰ من رسول الله ﷺ شيئاً من القرآن فليأتنا به، وكانوا كتبوا ذلك في الصحف والألواح والعُسبِ، وكان لا يقبلُ من أحدٍ شيئاً حتّىٰ يَشهدَ شهيدان، فقُتلَ وهو يجمعُ ذلك إليه.

فقام عثمانُ فقال: من كان عنده من كتابِ الله شيءٌ، فليأتنا به، وكان لا يقبل من ذلك شيئاً حتّىٰ يشهدَ عليه شهيدان، فجاء خُزيمة بن ثابتٍ، فقال: إنّي قد رأيتكم تركتم آيتين لم تكتبوهما، قالوا: وما هما؟ قال: تلقّيتُ من رسول الله ﷺ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَاعَنِتُّمْ...﴾ إلىٰ آخر السورةِ.

قال عثمان: فأنا أشهد أنّهما من عند الله فأين ترىٰ أن نجعلهما؟ قال:

---

(١) كنز العمّال ٢٤٥/٢ / ح ٤٧٦٨، تاريخ المدينة ٣٧٤/١ / ح ١١٦٦، وفيه: فأبىٰ عليهم، وفي صحيح البخاري ١٩١٣/٤ / ح ٧٤١٩، عن ابن عبّاس قال: قال عمر: أقرؤنا أُبيّ وإنّا لندع من لحن أبيّ وأبيّ يقول: أخذته من في رسول الله ﷺ.

اختم بهما آخرَ ما نزل من القرآن ، فختم بها براءَة»[١] .

وفي نصٍّ آخر لابن أبي داود : «أتىٰ الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة إلىٰ عمر فقال : من معك علىٰ هذا؟ قال : لا أدري والله ، إلّا أنّي سمعتها من رسول الله ﷺ ووعيتها وحفظتها .

فقال عمر : وأنا أشهد لسمعتها من رسول الله ﷺ ، ثمّ قال : لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة علىٰ حده ، فانظروا سورة من القرآن فألحقوها فيها ، فألحقتها في آخر براءة»[٢] .

٣ ـ ابن أبي داود في **المصاحف** : «عن الحسن أنّ عمرَ بن الخطّاب سألَ عن آيةٍ من كتاب الله ، فقيل : كانت مع فلانٍ فقتلَ يوم اليمامة ، فقال : إنّا لله ، وأمر بالقرآن فجمع ، فكان أوّلَ من جمعه في المصحف»[٣] .

٤ ـ ابن الأنباري في **المصاحف** : «عن أبي إسحاق عن بعض أصحابه قال : لمّا جمع عمر بن الخطّاب المصحف سأل من أعربُ الناس؟ قيل : سعيد بن العاص ، فقال : من أكتبُ الناسِ؟ فقيل : زيدُ بن ثابت ، قال : فليُملّ سعيدٌ وليكتب زيدٌ ، فكتبوا مصاحفَ أربعةً ، فأنفذَ مصحفاً منها إلىٰ الكوفة ومصحفاً إلىٰ البصرة ومصحفاً إلىٰ الشام ومصحفاً إلىٰ الحجاز»[٤] .

---

(١) المصاحف ١ / ١٧١ / ح ٣٣ ، ١ / ٢٢٤ / ح ٩٨ .

(٢) المصاحف ١ / ٢٢ / ح ٩٦ .

(٣) المصاحف ١ / ١٧٠ / ح ٣٢ .

(٤) كنز العمّال ٢ / ٢٤٥ / ح ٤٧٦٧ ، عن ابن الأنباري .

٥ ـ ابن أبي داود : «عن عبدالله بن فضالةَ ، قال : لمّا أراد عمر أن يكتب الإمام أقعد له نفراً من أصحابه ، وقال : إذا اختلفتم في اللغة فاكتبُوها بلُغة مُضرَ فإنّ القرآن نزل على رجلٍ من مضر[١] ، وفي آخر : لا يملينّ في مصاحفنا إلّا غلمان قريش وثقيف»[٢] .

٦ ـ ابن سعد في **الطبقات** : «عن محمّد بن كعب القُرَظِيّ ، قال : جمع القرآن في زمانِ النبيّ ﷺ خمسةٌ من الأنصارِ : معاذ بن جبل ، وعبادةُ بن الصامت ، وأُبيّ بن كعب ، وأبو أيّوب ، وأبو الدرداء ، فلمّا كان زمانُ عمر بن الخطّاب كتبَ إليه يزيد بن أبي سفيان ، إنّ أهل الشام قد كثروا وربلوا[٣] وملؤوا المدائن ، واحتاجوا إلىٰ من يعلّمهم القرآن ، ويفقّههم ، فأعنّي يا أمير المؤمنين برجالٍ يعلّمونهم .

فدعا عمرُ أُولئك الخمسة ، فقال لهم : إنّ إخوانكم من أهل الشام قد استعانوني بمن يعلّمُهم القرآن ويفقّههم في الدين ، فأعينوني رحمكم اللهُ بثلاثةٍ منكم ، إن أجبتم فاستهمّوا وإن انتدب ثلاثة منكم فليخرجوا .

فقالوا : ما كنّا لنتساهم ، هذا شيخٌ كبيرٌ لأبي أيّوب ، وأمّا هذا فسقيمٌ لأبيّ بن كعب ، فخرج معاذ وعبادة وأبو الدرداء .

فقال عمر : ابدؤا بحمص ، فإنّكم ستجدون الناس على وجوه مختلفةٍ ،

---

(١) المصاحف ١ / ١٧٢ / ح ٣٤ .

(٢) المصاحف ١ / ١٧٣ / ح ٣٥و ٣٦ و ٣٧ .

(٣) ربلوا : أي كثروا أو كثرتْ أموالهم وأولادهم .

منهم من يلقّن ، فإذا رأيتم ذلك فوجّهوا إليه طائفةً من الناس فإذا رضيتم منهم فليقُم بها واحدٌ ، وليخرج واحدٌ إلىٰ دمشق ، والآخرُ إلىٰ فلسطين .

فقدموا حمص ، فكانوا بها حتّىٰ إذا رضُوا من الناس أقامَ بها عبادةُ ، ورجع أبو الدرداء إلىٰ دمشق ، ومعاذٌ إلىٰ فلسطين ، وأمّا معاذٌ فماتَ عام طاعون عمواس ، وأمّا عبادة فصار بعدُ إلىٰ فلسطين فماتَ بها ، وأمّا أبو الدرداء فلم يزل بدمشق حتّىٰ ماتَ»[١] .

٧ ـ ابن سعد : «عن خزيمة بن ثابت قال : جئتُ بهذه الآية : ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ إلىٰ عمر بن الخطّاب وإلىٰ زيد بن ثابت ، فقال زيدٌ من يشهد معك؟ قلتُ لا والله ما أدري ، فقال عمرُ : أنا أشهد معه علىٰ ذلك»[٢] .

٨ ـ «عن يحيىٰ بن جعدةَ ، قال : كان عمرُ لا يقبلُ آية من كتاب الله حتّىٰ يَشْهَدَ عليها شاهدانِ ، فجاء رجلٌ من الأنصار بآيتين ، فقال عمرُ : لا أسألك عليها شاهداً غيرك ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ إلىٰ آخر السورة»[٣] .

٩ ـ «عن ابن عبّاس ، قال : قال عمر بن الخطّاب وهو يخطب علىٰ المنبر : إنّ الله تبارك وتعالىٰ بعث محمّداً ﷺ بالحقّ ، وأنزل معه الكتاب ،

---

(١) طبقات ابن سعد ٢ / ٣٥٧ .

(٢) كنز العمّال ٢ / ٢٤٤ / ح ٤٧٦٤ ، عن ابن سعد .

(٣) كنز العمّال ٢ / ٢٤٤ / ح ٤٧٦٦ ، تاريخ دمشق ١٦ / ٣٦٥ .

فكان فيما أنزل عليه آية الرّجم، فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، وإنّي أخاف والله أن يطول بالنّاس زمان فيقول قائل: ما نجد الرّجم في كتاب الله تعالىٰ، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإنّ الرّجم حقّ علىٰ من زنىٰ إذا أُحصن وقامت البيّنة، أو كان الحمل والاعتراف. ثمّ قد كنّا نقرأ (لا ترغبُوا عن آبائكم فإنّه كفرٌ بكم)، أو (أنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم)»[1].

١٠ ـ ابن سعد: «عن محمّد بن سيرين قال: قتل عمرُ ولم يُجمع القرآن»[2].

و«عن سوار بن شبيب قال: دخلت علىٰ بن الزبير في نفر فسألته عن عثمان، لِمَ شقّق المصاحف، ولِمَ حمىٰ الحمىٰ؟

فقال: قوموا فإنّكم حرورية.

قلنا: لا والله ما نحن حرورية.

قال: قام إلىٰ أمير المؤمنين عمر رجل فيه كذب وولع، فقال: يا أمير المؤمنين إنّ الناس قد اختلفوا في القراءة، فكان عمر قد همَّ أن يجمع المصاحف فيجعلها علىٰ قراءة واحدة، فطعن طعنته التي مات فيها، فلمّا كان في خلافة عثمان قام ذلك الرجل فذكر له، فجمع عثمان المصاحف، ثمّ بعثني إلىٰ عائشة عنها فجئت بالصحف التي كتب فيها رسول الله القرآن،

---

(١) انظر تاريخ الطبريّ ١ / ١٨٢١.

(٢) طبقات ابن سعد ٣ / ٢٩٤.

فعرضناها عليها حتّىٰ قوّمناها، ثمّ أمر بسائرها فشقّقت»[١].

المناقشة:

هذه بعض النصوص التي جاء فيها اسم عمر بن الخطّاب.

فترىٰ في **النصّ الأوّل** منها أنّ الأنصار اقترحوا علىٰ عمر بجمع القرآن، وعمر كره ذلك لهم، بدعوىٰ أنّ في ألسنتهم لحناً، مع أنّ أُبيّ بن كعب ـ سيّد القراء ـ هو كبيرهم وعَليُّهم وعليمهم، وإنّ زيد بن ثابت ـ جامع القرآن في عهد الثلاثة ـ منهم، بل في خبر **الطبقات** الآنف تعريض بأُبيّ بن كعب[٢] رغم جلالته.

وقد يمكن أن ترجع علّة عدم ارتضائه بجمع الأنصار للقرآن ليس هو وجود اللحن في ألسنتهم، بل إلىٰ اعتقاده بأنّ قريشاً فوق الجميع؛ لأنّهم من سلالة نبيّ الله إسماعيل وإبراهيم بناة الكعبة، والذين شرّفوا بسدنة البيت الحرام، وإطعام ضيوف الرحمان وإروائهم.

وأنّ الله مدح الأنصار لكونهم تابعين للمهاجرين لا قرناء لهم، وقد جاء هذا المعنىٰ صريحاً علىٰ لسان عمر في قوله: «لقد كنت أرىٰ ـ لمّا نزلت الآية

---

(١) تاريخ المدينة لعمر بن شبة ٣/ ٩٩٠.

(٢) لأنّ قولهم «سقيم» في الخبر ليس معناه عليل ومريض، بل قد يريدون به القول بما قاله عمر في أُبي بن كعب بأنّه أقرء للمنسوخ؟!!

٩٧ ـ ١٠٠ من سورة التوبة ـ أنّا رفعنا رفعة لا يبلغها أحد بعدنا»[١].

واشتهر عن عمر بن الخطّاب أنّه كان يقرأ الآية القرآنية: ﴿**السَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ**﴾ كان يقرأها: (السابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار الذين اتّبعوهم بإحسان) فيرفع كلمة الأنصار ويحذف الواو بعدها، فتكون جملة (الذين اتّبعوهم) هي صفة للأنصار، ومعناه: إن الله قد رضي عن المهاجرين وعن أتباعهم الأنصار.

وهذا الفهم وهذه القراءة كان لا يقبلها سيّد القرّاء أُبيّ، بل يرىٰ الفضل لهم كما هو للمهاجرين أيضاً، فجاء في **المستدرك** للحاكم «عن أبي سلمة ومحمّد بن إبراهيم التيمي قالا:

مرّ عمر بن الخطّاب برجل وهو يقول للمهاجرين ﴿**وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمبِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾... إلىٰ آخر الآية.

فوقف عليه عمر فقال: انصرف، فلمّا انصرف، قال له عمر: من أقرأك هذه الآية؟ قال أقرأنيها أُبيّ بن كعب.

فقال: انطلقوا بنا إليه، فانطلقوا إليه، فإذا هو متّكئ علىٰ وسادة يرجّل رأسه، فسلّم عليه، فردّ السلام، فقال: يا أبا المنذر، قال: لبّيك، قال: أخبرني هذا أنّك أقرأته هذه الآية؟

---

(١) انظر تفسير الطبري ١١ / ٨، الدر المنثور ٤ / ٢٦٨.

قال : صدق ، تلقّيتها من رسول الله .

قال عمر : أنت تلقّيتها من رسول الله ؟!

قال : نعم أنا تلقّيتها من رسول الله ، ثلاث مرّات كلّ ذلك يقوله ، وفي الثالثة وهو غَضْبان!! نعم والله لقد أنزلها الله علىٰ جبرئيل وأنزلها جبرئيل علىٰ قلب محمّدﷺ ولم يستأمر فيها الخطّاب ولا ابنه ، فخرج عمر وهو رافع يديه وهو يقول : الله أكبر ، الله أكبر»[1] .

ولا يستبعد أن يكون ابن الخطّاب ذهب إلىٰ هذا الرأي ـ مضافاً إلىٰ ما قلناه من اعتقاده ترجيح قريش علىٰ غيرهم ـ وذلك لموقف الأنصار من المهاجرين في حياة النبيّ ، وموقفهم من الشيخين في السقيفة وقولهم : منّا أمير ومنكم أمير ، وكذا حبّهم لأهل البيت .

فعمر بن الخطّاب بقراءته الآية (محذوفة الواو) قد تَجَرّأ علىٰ كلام ربّ الأرباب ، وحذف شيئاً منه وأنّه قد قرأها بعد وفاة رسول الله ، ولا يمكن للآخرين أن يبرّروا لعمر بن الخطّاب بأنّه كان لا يعرف قراءة الآية ، لأنّهم قد قالوا عنه بأنّه عرف روح التشريع ، وقد وافقه الوحي علىٰ كثير من المسائل دون النبيّﷺ ، فكيف لا يعرف قراءة الآية المقروءة علىٰ عهد رسول الله بل لماذا لا يوافقه الوحي هنا ، إنّه كتاب الله الذي صانه الله من التحريف في قوله تعالىٰ : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ هذا من جهة .

---

(١) كنز العمّال ٢ / ٢٥٦ / ح ٤٨٥٨ ، تاريخ المدينة ١ / ٣٦٢ / ح ١١١٦ .

ومن جهة أخرىٰ أنّ النصّ الأوّل يؤكّد بأنّ ما أُشيع عن زيد بن ثابت وأنّه جمع القرآن علىٰ عهد أبي بكر هو غير صحيح أيضاً؛ لأنّه لو كان قد جمع القرآن على عهد أبي بكر لما اقترح الأنصار علىٰ عمر بجمع القرآن ثانية، ولما اتّهمهم عمر باللّحن؛ لأنّ القرآن كان قد جمع بيد أنصاريٍّ منهم، وفي زمن سابق علىٰ زمن عمر.

أمّا النصّ الثاني فهو يخالف ما جاء عن أبي العالية من أنّ الجمع كان في خلافة أبي بكر، إذ الرجال كانوا يكتبون ويملي عليهم أُبيّ بن كعب، فلمّا انتهوا إلىٰ هذه الآية ﴿**ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَيَفْقَهُونَ**﴾[1] ظنّوا أنّ هذا آخر ما أُنزل من القرآن، فقال لهم أبيّ: إنّ رسول الله ﷺ قد أقرأني بعدهنّ آيتين ﴿**لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ لاَإِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**﴾ قال: فهذا آخر ما أُنزل من القرآن، فختم الأمر بما فتح به، لقول الله جَلّ ثناؤه: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ**﴾[2].

فهذا النصّ يؤكّد بأنّ الوقوف علىٰ الآية: ﴿**لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ**﴾ كان في زمن أبي بكر لا في عهد عمر.

---

(١) التوبة: ١٢٧.

(٢) الأنبياء: ٢٥. والخبر في مسند أحمد ٥: ١٣٤.

ويؤيّده خبر زيد المروي في **المصاحف**[١]: «فلم يزل أبوبكر يراجعني... فجمعت القرآن، أجمعه من الأكتاف والأقتاب والعسب وصدور الرجال حتّىٰ وجدت آخر سورة التوبة مع خزيمة بن ثابت الأنصاري لما أجدها مع أحد غيره»، والذي مرّ قبل قليل.

إذن أُبيّ وخزيمة رويا وجود هذه الآية في القرآن علىٰ عهد أبي بكر، وقد كتبها زيد بن ثابت آنذاك فلا يصحّ بعد هذا ما تناقلته بعض الأخبار بأنّه وقف عليها في زمن عثمان.

كما في النصّ الثاني ـ حسب نقل السجستاني في المصاحف ـ تأكيد حذيفة وعثمان علىٰ عدم توقيفية أماكن السور والآيات، وأنّها كانت توضع برأي الصحابة، لقول عثمان: «اين ترىٰ أن نجعلهما، فقال خزيمة: اختم بهما آخر ما نزل من القرآن فختم بها براءة»:

لا أدري أيصحّ ما ادّعي لعمر وعثمان بأنّهما كانا يعتمدان علىٰ شاهدين في جمع القرآن، أو ما قاله القرطبي في ردّ «الرافضة»!! حسب زعمه:

«بأنّ خزيمة لمّا جاء بهما تذكّرهما كثير من الصحابة، وقد كان زيد يعرفهما ولذلك قال: فقدت آيتين من آخر سورة التوبة، ولو لم يعرفهما لم يدر هل فقد شيئاً أو لا؟ فالآية إنّما ثبتت بالإجماع لا بخزيمة وحده».

فنقول للقرطبي: بأنّ القرآن كلّه ثابت بالإجماع والتواتر ولا يحتاج إلىٰ

---

(١) المصاحف ١: ١٦٦ / ح ٢٨.

هكذا تأويلات؛ لأنّ الناس كانوا يقرؤونه آناء الليل وأطراف النهار، وكانوا يعرفونه ويميّزونه عن كلام شعراء العرب وأدبائهم.

فلو كان كذلك فما الداعي لاعتماد شاهدين في أَخذ الآيات، وهو المتواتر بين المسلمين والمتلوّ في صلواتهم؟!

فلو صحّحنا شهادة خزيمة لاقترانه بشهادة عمر أيضاً، أو لشهادة النبيّ له بأنّ شهادته تعدل شهادتين.

فكيف نصحّح موضوع الشاهدين في الدعاوي؛ لأنّ المعلوم بأنّ الشاهدين يجب أن يكونا شخصين آخرين من غير المدّعي، حين نرىٰ المدعي هنا هو أحد الشهود.

فأمّا أن يأتي خزيمة بشاهدين آخرين، أو نقول ببطلان دعواه؛ لعدم إكمال الشهود، موضّحين بأنّ قول رسول الله ﷺ عن خزيمة وإجازة شهادته بشاهدين لا يعني كونه قائماً مقام اثنين في الشهادة بل أنّه قالها رفعة لخزيمة وتشريفاً له لا لشيء آخر.

ومعناه أنّه عدل مؤتمن يحقّ له أن يشهد لآخرين، في حين أنّه هنا مدّعٍ يجب أن يشهد علىٰ قوله آخرون، فلا يقبل دعواه بدون البيّنة والشهود، هذا من جهة.

ومن جهة أخرىٰ: أنّ زيداً لم يكن محتاجاً إلىٰ شاهد للأخذ بالآية من خزيمة؛ لأنّ الآية كانت معروفة وموجودة عنده ثمّ فقدها، فكون المفقود موجوداً عند خزيمة لا حاجة فيه إلىٰ الإشهاد.

ولا يستبعد أن يكون عمر أراد بعمليّته هذه أن يجمع ما ضاع من القرآن[١] ـ حسب رأيه، والعياذ بالله ـ بأقلّ إثبات شرعيٍّ، وهو شاهدان عاديّان!

ولعلّ تأخّر عمر من إعلان مصحفه أنّه هو المصحف الإمام كان لهذا السبب، فلو صحّ ما احتملناه فسيدخل في القرآن أمثال سورتي الحفد والخلع، والآيات المدّعاة من قبل الخليفة[٢] أنّها من القرآن.

ويضاف إلىٰ ذلك: أنّ في ـ نصّ السجستاني الأوّل ـ قيام عمر خطيباً في الناس وكذا قيام عثمان، وهذا يوهم القارىء فلا يدري هل صدور النصّ كان في خلافة عمر أم في خلافة عثمان؟ المهمّ هو عدم وجود شيء في كلامهما ينبىء أنّ أبا بكر قد سبقهما إلىٰ هذا العمل، وبذلك يكون مصحف عمر هو المصحف الإمام لا مصحف أبي بكر ولا مصحف عثمان المشهوران.

وقد جاء هذا المعنىٰ صريحاً فيما رواه السجستاني في **المصاحف** «عن عبدالله بن فضالة أنّه قال: لمّا أراد عمر أن يكتب الإمام أقعد له نفراً من أصحابه...»[٣]، والذي جاء في الرقم (٥).

وفي **كنز العمّال** «عن ابن الأنباري في **المصاحف**: لمّا جمع عمر بن الخطّاب المصحف... فكتبوا مصاحف أربعة، فأنفذ مصحفاً منها إلىٰ الكوفة

---

(١) إشارة إلىٰ قول عمر: ضاع من القرآن كثير.

(٢) كرجم الشيخ والشيخة.

(٣) المصاحف للسجستاني ١ / ١٧٣ ح ٣٤.

ومصحفاً إلىٰ البصرة، ومصحفاً إلىٰ الشام، ومصحفاً إلىٰ الحجاز»[١].

فلا أدري هل أنّ إرسال المصاحف إلىٰ الأمصار كان من فعل عمر أم من فعل عثمان، أم من فعل كليهما؟

والأهمّ من كلّ ذلك قول عمر عن الآيتين اللّتين كانتا عند خزيمة أو ابن خزيمة: «لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة علىٰ حده...» فهي تدلّ علىٰ عدم توقيفية السور والآيات وهذا لا يقبله البعض من الأعلام.

وبعد هذا يبقىٰ السؤال يتراوح في مكانه، هل أنّ ترتيب السور والآيات كانت بأمر النبيّ أم بأمر الصحابة؟

أمّا النصّ الثالث فبعد ما قيل عن وجود الانقطاع في إسناده لعدم درك الحسن البصري عمر بن الخطّاب، فالنصّ يشير بوضوح إلىٰ عدم جمع القرآن علىٰ عهد أبي بكر، لأنّه لو كان مجموعاً علىٰ عهده لما أمر عمر بن الخطّاب بجمع القرآن، لأنّ الخبر صريح بأنّ عمر «سأل عن آية من كتاب الله، فقيل: كانت مع فلان وقتل في يوم اليمامة، فقال: إنّا لله، وأمر بالقرآن فجمع، فكان أوّل من جمعه في المصحف»[٢]، وهذا الخبر يخالف ما جاء في البخاري والترمذي عن زيد بن ثابت من أنّ القرآن كان قد جمع علىٰ عهد أبي بكر وباقتراح من عمر. فأيّ الخبرين يؤخذ به وأيّهما يترك؟

قد يجاب: بأنّ عمر بن الخطّاب سأل عن تلك الآية أيّام أبي بكر،

---

(١) كنز العمال ٢ / ٢٤٥ ح ٤٧٦٧ عن ابن الانباري في المصاحف.

(٢) المصاحف ١ / ١٧٠ ح ٣٢.

فيكون النصّ مرتبط بأيّام أبي بكر لا بعهد عمر بن الخطّاب، لكن السؤال يبقىٰ قائماً وهو: ما يعني قول الراوي «فكان أوّل من جمعه في المصحف» والذي جاء في ذيل الخبر؟

أمّا النصّ الرابع فهو يؤكّد بأنّ إرسال المصاحف إلىٰ الأمصار كان بأمر عمر بن الخطّاب خلافاً للمشهور عند أهل السنّة والجماعة بأنّه كان بأمر عثمان بن عفّان.

كما فيه أنّ عمر سأل عن أعرب الناس وأكتب الناس، لا أنّ السائل عن هذين الأمرين هو عثمان بن عفّان كما هو المشهور.

وعلينا أن نضيف هنا تساؤلاً آخر وهو: هل أنّ سؤالَي عمر عن أعرب الناس وأكتب الناس كان حين الجمع أم من بعده؟ وبمعنىٰ آخر: هل عمر بن الخطّاب كان يريد سعيد بن العاص وزيد بن ثابت لاستنساخ ماكتبه، أم كان يريدهما في أصل عملية الجمع؟

أمّا النصّ الخامس ففيه أنّ عمر بن الخطّاب: «لمّا أراد أن يكتب الإمام أقعد له نفراً من أصحابه، وقال: إذا اختلفتم فاكتبوها بلغة مضر».

وهذا يفهم بأنّه كان يريد توحيد القرآن علىٰ حرف واحد و «يكتب الإمام» للمسلمين، وذلك لنزول القرآن علىٰ رجل من مضر، ومعناه: عدم قبول عمر غير لغة قريش مثل: لغة هذيل، وهوازن و... في تدوين القرآن، فقد جاء عن عمر أنّه أنكر علىٰ ابن مسعود قراءته (عتّىٰ حين) أي حتّىٰ حين، وكتب إليه: أنّ القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرىء الناس بلغة قريش

ولا تقرءهم بلغة هذيل[١].

فسؤالي هو : كيف يجتمع هذا القول مع المرويّ عن عمر عن رسول الله ﷺ : «إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسّر منه»[٢] أو قوله ﷺ : «يا عمر إنّ القرآن كلّه صواب ما لم تجعل رحمة عذاباً أو عذاباً رحمة»[٣] ، هذا من جهة .

ومن جهة أخرىٰ فقد مرّ عليك بأنّ عمر لم يرتض للأنصار أن يجمعوا القرآن ، بدعوىٰ وجود اللحن في ألسنتهم ، فكيف نرىٰ الخلفاء الثلاثة يكلون جمع القرآن إلىٰ زيد بن ثابت الأنصاري ، مع وجود اللّحن في لسان الأنصار .

بل كيف تتطابق تلك الأخبار مع إرسال عمر ثلاثة من الأنصار إلىٰ حمص ودمشق وفلسطين لتعليمهم القرآن ، كما في الرقم (٦) .

وقد علّق ابن حجر في **فتح الباري** علىٰ الرواية الآنفة بقوله : «وليس في الذين سمّيناهم أحد من ثقيف بل كلّهم إمّا قريشيّ أو أنصاريّ»[٤] .

قال ابن قتيبة في كتاب المشكل ما نصّه : «فكان من تيسير الله تعالىٰ أنّ أمر نبيّه أن يُقرىء كلّ أُمّة [لعلّه يريد بالأمّة القبيلة] بلغتهم وما جرت به عادتهم .

---

(١) البيان في تفسير القرآن : ١٨٥ .

(٢) صحيح البخاري كتاب فضل القرآن :

(٣) جامع البيان ١ / ١٠ .

(٤) فتح الباري ٩ / ١٩ .

فالهذلي يقرأ (عتّىٰ حين) يريد (حتّىٰ حين) لأنّه هكذا يلفظ بها ويستعملها (أي بقلب الحاء عيناً في النطق).

والأسدي يقرأ (يِعْلَمُون، ونِعْلَمُ، وتِسْوَدُّ وجوه، أَلَمْ إِعْهَدْ إليكم) بكسر حروف المضارعة في ذلك كلّه.

والتميميّ يهمز، والقرشيّ لا يهمز، والآخر يقرأ: (قيل لَهُمْ)، (وَغِيض الماءُ) بإشمام الضمّ مع الكسر و(هذه بضاعتنا ردَّت إلينا) باشمام الكسر مع الضمّ و (ما لك لا تأمنّا) بإشمام الضمّ مع الإدغام»[1].

هذا وقد بيّن الزرقاني في **مناهل العرفان**: «... الحكمة في نزول القرآن علىٰ الأحرف السبعة هو التيسير علىٰ الأمّة الإسلاميّة كلّها، خصوصاً الأمّةَ العربية التي شوفهت بالقرآن، فإنّها كانت قبائل كثيرة، وكان بينها اختلافٌ في اللهجات ونبرات الأصوات وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات، علىٰ رغم أنّها كانت تجمعها العروبة، ويوحّد بينها اللسان العربيّ العامّ، فلو أخذت كلّها بقراءة القرآن علىٰ حرفٍ واحد لشقّ ذلك عليها، كما يشقُّ علىٰ القاهري منّا أن يتكلّم بلهجة الأسيوطي مثلاً وإن جمع بيننا اللسان المصري العام، وألّفت بيننا الوطنية المصرية في القطر الواحد، وهذا الشاهد تجده ماثلاً بوضوح بين الأحاديث السالفة في قوله ﷺ في كلِّ مرَّةٍ من مرَّات الاستزادة (فرددتُ إليه أنْ هوِّنْ علىٰ أُمّتي) وقوله:

---

(١) تأويل مشكل القرآن: ٣٢.

(أسأل اللهَ معافاتَه وَمغفرَتَه ، وَإنَّ أمَّتي لا تطيقُ ذلك) . ومن أنّه ﷺ لقَي جبريلَ فقال : (يا جِبْريلُ إنّي أرْسلتُ إلىٰ أُمَّةٍ أُمّيَّة فيهم الرجلُ والمرأة ، والغلام والجارية ، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قطّ)»[1] الخ .

فلو صحّ هذا فكيف يريد عمر أو عثمان أن يوحّدا الأمّة علىٰ قراءة واحدة ، في حين أنّ الله ورسوله أرادا التيسير للأمّة كما يقولون!!

أمّا النصوص الثّلاثَةُ الأخيرة المتبقّية فليس فيها دلالة علىٰ جمع عمر للمصاحف أو توحيدهم علىٰ قراءة واحدة .

بل في **النصّ السادس** ترىٰ استعانته بخمسة من الأنصار الذين جمعوا القرآن علىٰ عهد رسول الله ﷺ ثمّ خروج معاذ بن جبل وعبادةَ بن الصامت وأبو الدرداء دون أُبيّ بن كعب وأبي أيّوب الأنصاري إلىٰ تعليم أهل حمص ودمشق وفلسطين القراءة ، وذلك بطلب من والي الشام يزيد بن أبي سفيان .

فلا أدري ما هي أُصول سياسة عمر مع الأنصار في القرآن؟ هل يُأخذ بمصاحفهم وقراءاتهم أم لا؟ إذ نراه تارة يقرّبهم ويستعين بهم ، وأخرىٰ يبعّدهم؛ بدعوىٰ أنّ في ألسنتهم لحناً .

بل أين إسم زيد بن ثابت من بين هؤلاء الخمسة الذين جمعوا القرآن علىٰ عهد رسول الله ﷺ!!

وهل أنّ عمر بن الخطّاب كان ينتقي بعضاً من هؤلاء الأنصار دون

---

(١) مناهل العرفان ١ / ١٠٣ .

بعض ، إنّه تساؤل يجب الوقوف علىٰ جوابه؟

وهناك نصٌّ آخر يشير إلىٰ وجود مصحف لأهل الشام ـ قبل جمع الخليفة ـ كان فيه قراءة غير قراءة عمر بن الخطّاب ، وهو المروي في المصاحف عن أبي إدريس الخولاني ، أنّ أبا الدرداء ركب إلىٰ المدينة في نفر من أهل دمشق ، ومعهم المصحف الذي جاء به أهل دمشق ليعرضوه علىٰ أبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وعليّ وأهل المدينة ، فقرأ يوماً علىٰ عمر بن الخطّاب ، فلمّا قرؤا هذه الآية : (**إِذْ جَعَلَ الَّذِيْنَ كَفَرُوا فِي قُلُوْبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ**) ، ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام) .

فقال عمر : من أقرأكم؟

قالوا : أبيّ بن كعب .

فقال لرجل من أهل المدينة : ادع لي أبيّ بن كعب ، وقال للرجل الدمشقي : انطلق معه .

فذهبا فوجدا أبيّ بن كعب عند منزله يهيّء بعيراً له هو بيده ، فسلّما عليه ، ثمّ قال له المدني : أجب ـ أميرالمؤمنين ـ عمر .

فأخبره المدني بالذي كان .

فقال أبيّ للدمشقي : ما كنتم تنتهون معشر الركيب ، أو يشدفني منكم شرّ .

ثمّ جاء إلىٰ عمر وهو مشمّر والقطران علىٰ يديه ، فلمّا أتىٰ عمر ، قال لهم عمر : اقرؤا ، فقرؤا (ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام) ، فقال

أبيّ : أنا أقرأتهم ، فقال عمر لزيد : اقرأ فقرأ زيد قراءة العامّة ، فقال : اللهمّ لا أعرف إلّا هذا ، فقال أبي : والله ـ يا عمر ـ إنّك لتعلم أنّي كنت أحضر ويغيبون وأدعا ويحجبون ويصنع بي ، والله لئن أحببت لألزمنّ بيتي فلا أحدّث أحداً بشيء[1] .

أمّا النصّ السابع ففيه دعم عمر لخزيمة وَتَأْييدهُ لنقله ، وليس فيه دلالة علىٰ صدور ذلك الخبر في عهده ، فقد يكون صادراً في خلافة أبي بكر أو في عهد عثمان ، ومثله هو حال **النصّ الثامن** .

أمّا النصّ التاسع فهو صريح بأنّ عمر بن الخطّاب كان يعتقد بوجود آية الرجم في القرآن ، كما أنّه يعتقد بوجود آية : «لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفرٌ بكم ، أو أنّ كفراً بكم إن ترغبوا عن آبائكم» فقد قال عمر : «لولا أن يقال : زاد عمر في كتاب الله ، لكتبتها بيدي» .

وهذه الروايات يجب بحثها ودراستها في القسم الثاني من دراستنا هذه (مناقشة روايات التحريف) وقد نشير إلىٰ بعضها بعد قليل انشاء الله تعالىٰ تمهيداً لذلك القسم .

أمّا النصّ العاشر ـ بكلا نقليه ـ فهو صريح بأنّ عمر بن الخطّاب مات ولم يجمع القرآن ، وقد كفانا هذا النصّ ما يستدلّ به علىٰ جمع عمر للقرآن كما كفىٰ الباحثين في تاريخ جمع القرآن مؤنة البحث عمّا اشتهر علىٰ لسان

---

(١) المصاحف ٢ / ٥٦٠ / ح ٥١٦ وانظر ٢ / ٥٦٢ / ح ٥٢١ أيضاً .

الجمهور من جمع الشيخين للقرآن .

* * *

إذن لم يثبت جمع الشيخين للقرآن ، كما لم يصحّ ما استدلّوا به من ورود الأخبار في ذلك ، فهم بهذه الأقوال أرادوا من جهة أن يسلبوا هذه الفضيلة من الإمام عليّ عليه السلام ، ومن جهة أخرىٰ أن يفتحوا المجال أمام ثالث الخلفاء عندهم لكي يدّعي جمعه للقرآن متأخّراً ، أو قل ليشركوه في هذه القضيّة ، أو قل أنّ عثمان احتمىٰ باسم الشيخين لتصحيح عمله .

علىٰ أنّ ما قالوه عن جمع عثمان للقرآن؛ سواء كان ذلك الجمع جمع تدوين أو جمع حفظ يرد عليه عدّة إشكالات لايمكنهم الإجابة عليها حسبما سيتّضح ذلك بعد قليل .

وبذلك يكون المصحف المقروء اليوم هو مصحف رسول الله وهو لا يختلف مع الذي جمعه الإمام علي في ثلاثة أيّام والذي كان مودعاً خلف فراشه صلى الله عليه وآله وذلك للأخبار الكثيرة الموجودة في كتب الفريقين .

نعم أنّ الإمام علي لم يقدّم المصحف المنزل للخلفاء؛ لاعتقاده بمعرفة الناس لآياته وسوره وهو لا يلزمه إعلامهم بذلك ، بل قدّم مصحفه المفسّر والذي جمع فيه التأويل والتفسير مع التنزيل وقد عمل علىٰ جمعه في ستّة أشهر بخلاف الأوّل الذي جمعه في ثلاثة أيّام .

والمصحف المفسّر موجود عند المعصومين من أهل البيت ولا يظهر إلّا مع القائم من آل محمّد .

متىٰ جاءت فكرة جمع الشيخين للقرآن :

وعلينا الآن أن نثير مسألة أخرىٰ ـ تغافل عنها كتّاب تاريخ جمع القرآن ـ وهي عدم استبعاد أن تكون أخبار جمع الشيخين للقرآن جاءت في زمن متأخّر ، لأنّ الخلفاء الأمويّين والعبّاسيّين في الأزمنة المتأخّرة سعوا أن يعطوا لفكرة جمع وتوحيد القراءات بُعداً تاريخيّاً والقول بأنّ هذه الفكرة قديمة وقد سبقت عهد عثمان ، فهي قد كانت في عهد الشيخين أيضاً ، وبذلك تكون أراد أن يقولوا بأنّ فكرة توحيد المصاحف ليست بدعة عثمانية كما ينسب إليه أعداؤه!! كما يمكننا أن نقول أيضاً : أنّ عثمان كان وراء الاحتماء بالشيخين ـ في هذه المسألة وفي غيرها ـ دفاعاً عن نفسه .

فقد جاء في **تاريخ المدينة** : «عن عروة بن الزبير قال : قدم المصريّون فلقوا عثمان فقال : ما الذي تنقمون؟

قالوا : تمزيق المصاحف .

قال : إنّ الناس لمّا اختلفوا في القراءة ، خشي عمر الفتنة ، فقال : من أعرب الناس؟ فقالوا : سعيد بن العاص . قال : فمن أخطّهم؟ قالوا : زيد بن ثابت . فأمر بمصحف فكتب بإعراب سعيد وخطّ زيد ، فجمع الناس ، ثمّ قرأه عليهم بالموسم!

فلمّا كان حديثاً [ويعني به في عهده وزمانه] كتب إليّ حذيفة : إنّ الرجل يلقىٰ الرجل فيقول : قرآني أفضل من قرآنك ، حتّىٰ يكاد أحدهما يكفّر صاحبه ، فلمّا رأيت ذلك أمرت الناس بقراءة المصحف الذي كتبه

عمر، وهو هذا المصحف، وأمرتهم بترك ما سواه، وما صنع الله بكم خير ممّا أردتم لأنفسكم»[١].

فترىٰ عثمان في هذا النصّ يجعل نواة فكرة جمع القرآن لعمر بن الخطّاب، ويعتبر نفسه لم يفعل شيئاً إلّا أمره الناس بقراءة المصحف الذي كتبه عمر وترك ما سواه؟

فلو صحّ هذا القول فما هو دور زيد بن ثابت في عهده إذن، بل لماذا نراه يختلف مع ابن مسعود؟ والأخير يعترض علىٰ عثمان؟!

ويضاف إليه: أنّ ابن الزبير أحسّ من سوار بن شبيب اعتراضه علىٰ إقدام عثمان في المصاحف، فعلّل له بأنّ ذلك كان من رأي عمر، لكنّه قتل قبل تنفيذه، مع تحفّظه علىٰ ذكر اسم الرجل المقترح علىٰ عمر جمع المصاحف.

ففي **تاريخ المدينة**: «عن سوار بن شبيب قال: دخلت علىٰ ابن الزبير في نفر فسألته عن عثمان، لِمَ شقّق المصاحف، ولِمَ حمىٰ الحمىٰ؟

فقال: قوموا فإنّكم حرورية...»[٢] إلىٰ آخر الخبر الذي مرّ قبل قليل تحت رقم (١٠).

فلو صحّ هذان الخبران وخصوصاً الثاني منه لأمكن احتمال أن يكون المقترح في جمع القرآن هو الإمام عليّ عليه السلام، لأنّ وصف (فيه كذب وولع) من

---

(١) تاريخ المدينة لابن شبة ٣/١١٣٦.

(٢) تاريخ المدينة لابن شبة ٣/٩٩٠.

قبل ابن الزبير فيه إشارة إلىٰ كره ابن الزبير ذكر اسم ذلك الرجل ، والكلّ يعلم بأنّ ابن الزبير كان يكره علياً وأهل بيته وأنّه منع الصلاة علىٰ محمّدﷺ ، حتّىٰ لا تشمخ أُنوف آل محمّدﷺ ـ علىٰ حدّ تعبيره ـ .

فلا يستبعد أن يكون الإمام عليؑ وراء فكرة إرجاع الخلفاء إلىٰ الأخذ بمصحف التلاوة ، الذي نزل من اللوح المحفوظ إلىٰ البيت المعمور ، والمتواتر عند المسلمين قراءته ، والمتلوّ في صلوات الصحابة وغيرهم .

وبعد كل هذا يحقّ لنا ـ جرياً مع البحث ـ أن نسأل أتباع الخليفة : لو لم يكن القرآن مدوّناً ومجموعاً قبل عهد عمر بن الخطّاب ، فما معنىٰ إحالة الناس عليه بقوله في مرض الرسولﷺ (حسبنا كتاب الله)؟

فلو رضيتم بأنّ القرآن كان مجموعاً وموجوداً بين أيدي الناس ـ ولو ناقصاً ـ فما معنىٰ قول الراوي في خبر **المصاحف** لابن أبي داود : «أنّ عمر أوّل من جمع المصحف»؟!

ولو تنزّلنا وقبلنا بأنّ عمر بن الخطّاب هو أوّل من جمع المصحف ، فما يكون دور أبي بكر قبله في جمع القرآن ، مع أنّ صحف أبي بكر كانت عند عمر بحسب النقل المشهور عندهم ، فيكون أبو بكر الأوّل لا عمر بن الخطّاب .

فلو شككنا في ظهور لفظ (الكتاب) في المكتوب ـ بمعنىٰ المؤلّف والمجموع ـ فلا مجال للمناقشة في الفهم العام الذي تلّقاه المسلمون من هذه الكلمة اللغوية وظهورها في المجموع المؤلّف بين الدفّتين .

فالجمع بمعنىٰ التأليف لا يمكن تصوّره إلّا من قبل النبيّ؛ لأنّ القرآن قد نزل عليه ﷺ، وهو أعلم الناس بمكان الآيات فيه، فلا يمكن لغيره جمعه إلّا نفسه، وهو الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، حتّىٰ أعيان الصحابة أمثال ابن مسعود وأُبيّ، فلا يمكنهما جمع القرآن إلّا تحت إشراف النبيّ ﷺ.

كما لا يعقل أن يترك النبيّ ﷺ ما جمعه إلىٰ الأقدار، فكان عليه ﷺ أن يجمعه في بيته وخلف فراشه، ويكلّف وصيّه عليه السلام بجمعه بين الدفّتين من بعد وفاته.

إذن الكتاب العزيز موجود، والعترة سهيمة في تدوين هذا القرآن وجمعه، وهذا هو معنى الترابط الموجود بين القرآن والعترة الذي أكد عليه رسول الله، وأنّهما لن يفترقا حتّىٰ يردا عليه الحوض.

وأنّ في جلوس الإمام عليّ عليه السلام بعد وفاة رسول الله ﷺ في بيته كي يجمع القرآن تأكيد على هذه الرابطة، وأنّ القرآن لا يجمع إلّا بيد وصيّ محمّد ﷺ كما في أخبار أهل البيت.

وبما أنّ العلماء أغفلوا بيان هذا الأمر في تاريخ جمع القرآن فقد رأيت من الواجب عليّ الاهتمام به ورفع الستار عنه، لأنّها توضّح للباحثين الترابط بين القرآن والعترة وبعض الأمور العالقة في أمر الخلافة والقرآن.

فعمر بن الخطّاب ـ في مرض رسول الله ﷺ ـ، وأبي بكر ـ لمّا جلس

بعد وفاة رسول الله ﷺ على أريكته ـ أرادا الدعوة إلى الاكتفاء بالقرآن[١]، وعملهم هذا يرشدنا إلى أمر حيويّ ومهمّ في تاريخ جمع القرآن لم يسلّط الضوء عليه.

فهما لمّا عرفا إرادة النبيّ وتأكيده على العترة دعوا إلى الاكتفاء بالقرآن.

وقد يكون رسول الله ﷺ بدعوته الصحابة ـ أيّام مرضه ـ أن يأتوه بالكتف والدواة أراد مضافاً إلى التأكيد على إمامة الإمام عليّ عليه السلام، إرشادهم إلى وجود آيات نازلة في أهل بيته وأنّهم خلفاءه من بعده.

كما أنّ عمر بن الخطّاب وبقوله: «حسبنا كتاب الله» أراد أن يقول للنبيّ ﷺ: لا داعي لأن تذكّرنا بتلك الآيات، فهي موجودة بأيدينا، وفي صدورنا، وهي تكفينا عنك وعمّا تريد الوصية به (فحسبنا كتاب الله).

وقد صدر مثل هذا الكلام من عمر للإمام عليّ حينما أتاه بالمصحف المفسّر فقال له: «انصرف به معك، لا تفارقه ولا يفارقك».

وسؤالنا: هل هناك ترابط بين قول عمر أيّام خلافته، لمّا أراد أن يكتب السنن: «وإنّي ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً، فأكبّوا عليها، فتركوا كتاب الله تعالى، وإنّي والله لا أُلبِسُ كتابَ الله بشيءٍ أبداً»[٢]، أو «أُمنية كأُمنية

---

(١) وهما اللذان قيل عنهما بأنهما جمعا القرآن بعد رسول الله.

(٢) الجامع لمعمر بن راشد ١١ / ٢٥٧ / ح ٢٠٤٨٤، مصنّف عبدالرزاق ١١ / ٢٥٨، باب كتابة العلم ح ٢٠٤٨٤، تقييد العلم / ٤٩، المدخل إلى السنن الكبرى ١ / ٤٠٧ / ح ٧٣١.

أهل الكتاب»[١]، وبين تعليله في منع تدوين الحديث للتشبّه ببني إسرائيل.

بل في المقابل: ما يعني تشبيه رسول الله الإمام عليّ بن أبي طالب بنفسه «كهارون من موسىٰ» أو جعل رسول الله خلفاءه «كعدّة نقباء بني إسرائيل».

ألا تعني الجملتين الآنفتين من قبل عمر علىٰ وجود كِتابٍ معهود ومعروف بين أيدي المسلمين، اكتفىٰ عمر بالقرآن بديلاً عن السنّة وعمّا أراد النبيّ كتابته لهم.

وهل هناك ترابط بين التشبّه ببني إسرائيل وبين أخبار رسول اللهﷺ عن إتّباع أمّته الأُمم السابقة في قوله: «لتتبعنّ سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتّىٰ لو دخلوا جحر ضبٍّ تبعتموهم»[٢].

بل هل هناك ترابط بين كلام عمر السابق وما جاء في **كنز العمّال** من مسند عمر وقوله: «إنّي كنت أغشىٰ اليهود يوم دراستهم فقالوا: ما من أصحابك أحد أكرم علينا منك، لأنّك تأتينا.

قلت: وما ذاك إلّا إنّي أعجب من كتب الله كيف يصدّق بعضها بعضاً، وكيف تصدّق التوراة الفرقان والقرآن التوراة...»[٣].

---

(١) تقييد العلم: ٥٢.

(٢) صحيح البخاري ٦ / ٢٦٦٩ ح ٦٨٨٩، مشكاة المصابيح ٣ / ١٤٧٣ ح ٥٣٦١ متّفق عليه.

(٣) كنز العمّال ٢ / ٣٥٣.

وقوله لرسول الله ﷺ: «إنّ أهل الكتاب يحدّثونا بأحاديث قد أخذت بقلوبنا، وقد هممنا أن نكتبها.

فقال ﷺ: يابن الخطّاب امتهوّكون أنتم كما تهوّكت اليهود والنصارىٰ، أما والذي نفس محمّد بيده فقد جئتكم بها بيضاء نقية...»[١].

وهل عمر بن الخطّاب كان يخاف من أن تتأثّر أمّة محمّد بتعاليم أهل الكتاب، أم كان يخاف في استخلاف العترة؟

أوليس في جملة عمر الآنفة «حسبنا كتاب الله»، ونهي أبي بكر من التحديث عن رسول الله ﷺ والاكتفاء بالقرآن دون السنّة وقوله: «بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه»[٢]، فيه تعريض بالنبيّ ﷺ وعدم الاحترام لسنّته، علىٰ أنّ الله سبحانه وتعالىٰ كان قد ألزم المؤمنين في لزوم اتّباعه وعدم التخطّي عن أوامره لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾[٣] وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَىٰ اللَّـهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنا وَأَطَعْنَا وَأُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٤].

فهنا تساؤلات كثيرة تراود ذهن الباحث في أمور الشريعة يجب

---

(١) انظر مسند أحمد ٣ / ٣٨٧ ح ١٥١٩٥، مجمع الزوائد ١ / ١٧٤، ٨ / ٢٦٢.

(٢) تذكرة الحفاظ ١ / ٢ ـ ٣، حجّيّة السنة: ٣٩٤.

(٣) الأحزاب: ٣٦.

(٤) النور: ٥١.

توضيحها والوقوف على أجوبتها، لأنّها تعينه على معرفة خلفيّات الأُمور بصورة أكثر عقلانية وأقرب إلى الواقعية.

منها: لماذا أبو بكر وعمر لا يرتضيان الأخذ بقول النبيّ وفعله وتقريره، هل لكونه ﷺ داعياً إلى إتّباع عترته؟ وهل الدعوة إلى العترة بدعة!!

أجل إنّ عمر بن الخطّاب وأبا بكر كانا يتعاملان مع رسول الله ﷺ كإنسان عادي يصيب ويخطىء، فتراهما يرفعان صوتهما فوق صوت النبيّ ﷺ[1].

وقد أخذ عمر بن الخطّاب بثوب رسول الله ﷺ لمّا أراد الصلاة على المنافق[2].

ونهى الصحابة الجالسين عند الرسول ﷺ من أن يأتوه بكتف ودواة، معلّلاً بأنّ الرجل ليهجر[3] والعياذ بالله، ومعناه: أنّهم كانوا لا يعرفون مكانة رسول الله ﷺ المميّزة عند ربّ العالمين، أو كانوا لا يريدون أن يمنحوه ويعطوه ﷺ ما أعطاه الله، أي أنّهم كانوا يحاولون أن يجرّدوه ﷺ من عظمة الرسالة ويجعلوه مبلّغاً وموصلاً للأمانةِ بحيث لا تكون لشخصه الكريم مدخلية في ذلك.

---

(١) صحيح البخاري ٤/١٨٣٣ باب لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبيّ، فتح الباري ٨/٥٩٠، تفسير القرطبي ١٦/٣٠٣، تفسير ابن كثير ٤/٢٠٦، تفسير الطبري ٢٦/١١٧ ـ ١١٩.

(٢) صحيح البخاري ٤ / ١٧١٥ ح ٤٣٩٣، ٤ / ١٨٦٥ ح ٢٤٠٠.

(٣) المنتقى من منهاج الاعتدال ١ / ٣٤٧.

أو كانوا يريدون أن يقولوا بأنّ ما أتىٰ به محمّد من عند الله هو أهمّ من نفسه الكريمةﷺ، فيلزم عليهم الأخذ بما أتىٰ به من الذكر الحكيم لا بما قالهﷺ تفسيراً وتأويلاً، لكون القرآن حمّال ذو وجوه ـ حسب تعبير الإمام عليّ عليه السلام ـ وأنّ الاكتفاء بالقرآن دون تفسيره وتبيانه من قبل رسول اللهﷺ سيفتح المجال لدخول الرأي في القرآن حسب اعتقاد الإمام وبعض الصحابة.

وعمليّتهم هذه[1] كانت تدعو إلىٰ التنصّل عن أوامر الرسولﷺ، حين نعلم أنّ طاعته هي طاعة لله، ومعصيته هي معصية لله، ولا اختلاف بين كلامهﷺ وبين ما أتىٰ به، لقوله تعالىٰ ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ**﴾.

لكن الآخرين وبقولهما الآنف قد حجّموا الرسولﷺ والرسالة، وقد يكونوا يعنون في أُطروحتهم هذه القول بأنّ القرآن هو أهمّ من رسول اللهﷺ، والصلاة أهمّ من الرسولﷺ، لأنّ الرسولﷺ ـ بعقيدتهم ـ يخطئ ويسهو، لكن القرآن معصوم، فيجب الاكتفاء بالقرآن دون السنّة، وذلك لخطأ رسول اللهﷺ في معرفة الموضوعات الخارجية كتأبير النخل[2] وأمثالها.

وسهوهﷺ في الأحكام الشرعية، فلو كان يسهو فلا يجب اتّباعهﷺ فيما يقوله من الأحكام! علىٰ أنّ هذه الرؤية تخالف القرآن ولا يرتضيها

---

(١) أي الاكتفاء بالقرآن دون السنّة.

(٢) انظر الخبر في شرح مشكل الآثار ٤ / ٤٢٣.

الرسول ﷺ إذ خاطب ﷺ أولئك القائلين بقوله: «ألا وإنّي قد أوتيت الكتاب ومثله معه»[(١)].

قال ابن حزم: «صدق النبيّ ﷺ هي [أي السنّة] مثل القرآن ولا فرق في وجوب كلّ ذلك علينا، وقد صدق الله تعالىٰ إذ يقول: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾»[(٢)].

بلىٰ إنّ رسول الله ﷺ كان لا يرتضي الفصل بين كلامه وبين القرآن؛ لأنّه المأمور بتبيينه للناس ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، وقد وافقه فريقٌ من الصحابة علىٰ هذا الإعتقاد وأنّه أهمّ من القرآن والصلاة.

ففي **صحيح البخاري** «أنّ أبا سعيد بن المعلّىٰ الأنصاري كان في الصلاة، فدعاه رسول الله ﷺ فتباطأ حتّىٰ أكمل صلاته ثمّ جاء إلىٰ الرسول ﷺ، فاعترض رسول الله ﷺ علىٰ هذا التباطؤ موبّخاً إيّاه بقوله: ألم تسمع قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾»[(٣)].

---

(١) مسند أحمد ٤/ ١٣٠ / ح ١٧٢١٣، وسنن أبي داود ٤/ ٢٠٠ / ٤٦٠٤.

(٢) الأحكام، لابن حزم ٢/ ١٥٩، فصل فيما ادّعاه قوم من تعارض النصوص، النساء: ٨٠.

(٣) الأنفال: ٢٤، والخبر في البخاري ٥/ ١٤٦، ١٩٩، ٢٢٢ من كتاب تفسير القرآن ٦/ ١٠٣ من كتاب فضائل القرآن، ومسند أحمد ٣/ ٤٥٠، ٤/ ٢١١، سنن أبي داود ١/ ١٣٨ / ١٤٥٨، سنن النسائي ٢/ ١٣٩، صحيح ابن حبّان ٣/ ٥٦، المعجم الكبير ٢٢/ ٣٠٣، وفي سنن الترمذي ٤/ ٢٣١ / ٣٠٣٦، مسند الحاكم ١/ ٥٥٨.

وقد مرّ عليك سابقاً بأنّ الإمام عليّاً عليه السلام وضّح لأبي بكر بعض الأمور المعرفية، وبيّن له بأنّه لا يدرك عمق العقيدة الصحيحة، وإنّ ما أفتاه في حقّ الزهراء عليها السلام يخالف القرآن الكريم، لأنّه تعامل مع الأمور بسطحية لا بعمق.

بعكس الإمام الذي ثبّت دركه لحقائق الرسالة ومكانة الرسول صلى الله عليه وآله، فكان عليه السلام يعتبر أمر الرسول صلى الله عليه وآله أهمّ من الصلاة، إذ تراه لا يتحرّك حين نزول الوحي على النبيّ، لكون رأس الرسول صلى الله عليه وآله في حجره عليه السلام، امتثالاً لأمر الله وأمر الرسول صلى الله عليه وآله، حتّى كادت تغيب الشمس، وقد فاته عليه السلام وقت فضيلة الصلاة، فأكرمه الله سبحانه بردّ الشمس[1].

والإمام عليّ بكلماته له الآتية صرّح بأنّه هو القرآن الناطق، ولا يمكن فهم القرآن إلّا به وبأهل بيته صلى الله عليه وآله.

ففي ترجمة الإمام عليّ عليه السلام من **تاريخ ابن عساكر**: «إنّ عليّاً لمّا كاتب معاوية وحكّم الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قرّاء الناس حتّى نزلوا بأرض يقال لها حروراء من جانب الكوفة عتبوا عليه...

فلمّا أن بلغ عليّاً ما عتبوا عليه وفارقوا أمره أذّن مؤذّن أن لا يدخل على أمير المؤمنين عليه السلام إلّا رجل قد قرأ القرآن، فلمّا امتلأت الدار من قرّاء الناس **جاء بالمصحف إماماً عظيماً**، فوضعه عليّ عليه السلام بين يديه فطفق يحرّكه بيده

---

(١) المعجم الكبير ٢٤ / ١٤٤ ح ٣٨٢ و ١٤٧ ح ٣٩٠ و ١٥٢ ح ٣٩١، شرح مشكل الآثار ٣ / ٩٢، ٩٤ بطريقين، تفسير القرطبي ١٥ / ١٩٧، قال، قال الطحاوي: وهذان الحديثان ثابتان ورواتهما ثقات.

ويقول: **أيّها المصحف حدّث الناس!**

فناداه الناس ما تسأل عنه؟ إنّما هو مدادٌ وورق ونحن نتكلّم بما روينا منه فماذا تريد؟

فقال: أصحابكم الذين خرجوا بيني وبينهم كتاب الله، يقول الله في كتابه في امرأة ورجل:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلاَحاً يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً﴾[١].

فأمّة محمّدﷺ أعظم حقّاً وحرمةً من امرأة ورجل، ونقموا عليَّ أنّي كاتبت معاوية وكتبت عليّ بن أبي طالبعليه السلام، وقد جاءنا سهيل بن عمرو...»[٢]. إلى آخر كلامهعليه السلام.

وفي **نهج البلاغة** قال الإمامعليه السلام: «هذَا الْقُرآنُ إِنَّمَا هُوَ خَطٌّ مَسْتُورٌ بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ، لَا يَنْطِقُ بِلِسَانٍ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ تَرجمان»[٣].

وقالعليه السلام أيضاً: «ذلك الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ، وَلَنْ يَنْطِقَ، وَلَكِنْ أُخْبِرُكُمْ عَنهُ، أَلَا إِنَّ فِيهِ عِلْمَ مَا يَأْتِي، وَالْحَدِيثَ عَنِ الْمَاضِي، وَدَوَاءَ دَائِكُمْ، وَنَظْمَ مَا بَيْنَكُمْ»[٤].

---

(١) النساء: ٣٥.

(٢) تاريخ ابن عساكر (ترجمة الإمام عليّ) ٣/ ١٥٣ ـ ١٥٤ / ح ١١٩٤.

(٣) نهج البلاغة: ١٨٢ رقم الخطبة ١٢٥، من كلام لهعليه السلام في التحكيم وذلك بعد سماعه لأمر الحكمين.

(٤) نهج البلاغة: ٢٢٣ رقم الخطبة ١٥٨، ينبّه فيها على فضل الرسول الأعظمﷺ، وفضل القرآن، ثمّ حال دولة بني أمية.

فأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام بهذه الكلمات أراد أن يُفهم الصحابة بأنّ القرآن لا يفهم إلّا به وبأهل بيته؛ لأنّهم هم المعنيّون في قوله تعالىٰ ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَىٰ الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾.

كما أنّه عليه السلام كان يعتقد لزوم احترام الرسول صلى الله عليه وآله، كما هو الواجب في احترام القرآن.

وقد أجاب صلى الله عليه وآله الأنصار الذين قالوا لفاطمة الزهراء عليها السلام:

«يا بنت رسول الله مضت بيعتنا لهذا الرجل ـ أي أبي بكر ـ، ولو أنّ زوجك وابن عمّك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا به.

فقال عليّ عليه السلام: أفكنت أدع رسول الله صلى الله عليه وآله في بيته لم أدفنه، وأخرج أنازع الناس سلطانه؟.

فقالت فاطمة عليها السلام ما صنع أبو الحسن إلّا ما كان ينبغي له، ولقد صنعوا ما الله حسيبهم وطالبهم»[1]، أي أنّ الإمام كان يريد التأكيد علىٰ أنّ هناك اتّجاه لا يعير قيمة للرسول صلى الله عليه وآله حيّاً كان أم ميّتاً، وهمّهم هو الوصول إلىٰ الخلافة والحكم فقط.

وقد جاء هذا المعنىٰ واضحاً في الندبة الرابعة التي وجّهها الإمام عليّ عليه السلام بعد وفاة الزهراء عليها السلام إلىٰ ابن عمّه رسول الله صلى الله عليه وآله، حيث أرسل دموعه

---

(١) الإمامة والسياسة ١/ ١٩.

علىٰ خدّيه وحوّل وجهه إلىٰ قبر رسول الله ﷺ قائلاً:

«سلامٌ عليك يا رسول الله سلام مودّعٍ لا قالٍ ولا سَئِمٍ، فإنْ أنصرف فلا عن مَلالة، وإن أقِم فلا عن سوء ظنٍّ بما وَعَد الله الصابرين، والصبرُ أيمنُ وأجمل، ولولا غلبةُ المستولين لَجعلتُ المقام واللبث لزاماً معكوفاً...»[1].

كلّ هذه النصوص تؤكّد بأنّ السنّة مثل القرآن، وأنّ العترة لا تفارق القرآن، لكنّ المستولين حاولوا التقليل من شأن الرسول ﷺ، وقالوا عنه في مرض موته: أنّه (ليهجر)، ثمّ تركوا جنازته بعد وفاته علىٰ الأرض باحثين عن الحكم، وأنّ قولتهم اليوم في القرآن جاءت بعد قولتهم السابقة بأنّه ﷺ ترك أُمّته بدون خليفة، كما أنّها تشابه مقولتهم عن بدء البعثة وأنّه ﷺ كان لا يعرف أنّه رسول الله ﷺ حتّىٰ أخبره ورقة بن نوفل و...

كلّ هذه الأمور هي استنقاص بالرسول ﷺ والرسالة، وإنّ أمير المؤمنين عليه السلام أكّد بأنّه لو استطاع لجعل المُقام عند قبر رسول الله ﷺ لزاماً عليه وعلىٰ المسلمين واللّبث عنده معكوفاً وذلك للجفاء الذي لاقاه الرسول ﷺ منهم.

إذن رؤية «حسبنا كتاب الله»، و«بيننا وبينكم كتاب الله» وضعت أمام فكرة احترام الأنبياء والأوصياء مع القرآن، والذي هو معنىً آخر لقوله ﷺ: عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ، أو أنّه معنىً آخر لحديث الثقلين، أو أنّه

---

(١) الكافي ١ / ٤٥٩ ح ٣، وانظر أمالي المفيد: ٢٨١ ح ٧.

معنىً آخر لقوله تعالىٰ ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ :

وقد يمكن أن نرجع جذور رؤية الاكتفاء بالقرآن دون السنّة عند عمر إلىٰ ما أصيب به من ردّة فعل أيّام رسول الله ﷺ ، لأنّه كان قد اقترح علىٰ الرسول ﷺ عدّة مرّات في الاستزادة من كتب أهل الكتاب ، والرسول ﷺ كان يغضب من اقتراحه .

«فعن خالد بن عرفطة أنّ عمر قال : انطلقتُ أنا ... فانتسخت كتاباً من أهل الكتاب ثمّ جئت به في أديم .

فقال لي رسول الله : ما هذا في يدك يا عمر؟

قلت : يا رسول الله ، كتاب انتسخته لنزداد به علماً إلىٰ علمنا .

فغضب رسول الله حتّىٰ احمرّت وجنتاه ، ثمّ نودي بـ: (الصلاة جامعة) ، فقالت الأنصار : أُغضِبَ نبيّكم! السِّلاح السِّلاح ، فجاؤوا حتّىٰ أحدقوا بمنبر رسول الله ﷺ ، فقال ﷺ : يا أيّها الناس! إنّي قد أُوتيت جوامع الكَلِم وخواتيمه ، واخْتُصِرَ لي اختصاراً ، ولقد أتيتكم بها بيضاء تقيّة ، فلا تَتَهوَّكوا ولا يغرنّكم المُتَهَوِّكون .

قال عمر : فقمت فقلت : رضيت بالله ربّاً ، وبالإسلام ديناً ، وبك رسولاً ، ثمّ نَزَل رسول الله ﷺ»[1] .

وفي آخر «عن عبدالله بن ثابت ، قال : جاء عمر بن الخطّاب فقال : يا

---

(١) تقييد العلم : ٥٢ .

رسول الله! إنّي مررت بأخ لي من يهود، فكتب لي جوامع من التوراة، قال: أفلا أعرضها عليك؟

فتغيّر وجه رسول الله ﷺ، فقال عبدالله [بن ثابت]: مَسَخ الله عقلك! ألا ترىٰ ما بوجه رسول الله؟!

فقال عمر: رضيت بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمّد رسولاً»[١].

فسؤالنا هو: هل قولاته: «وإنّي والله لا أُلبِسُ كتابَ الله بشيء أبداً»[٢]، أو «أُمنية كأُمنية أهل الكتاب»[٣]، هي واقعية وجاءت عن قناعة، أم أنّها كانت من آثار تلك الصدمة التي مني بها من قبل رسول الله ﷺ حينما أتاه بجوامع من التوراة من بني قريظة[٤]، أو من بني زريق[٥]، أو من يهود مكّة[٦]، إذ ترىٰ في كلٍّ تلك القضايا يغضب رسول الله ﷺ من اقتراح عمر، لماذا؟ هل لأخذه من اليهود أم لشيء آخر؟

---

(١) المصنّف لعبدالرزّاق ٦/١١٣ / ح ١٠١٦٤، ١٠/٣١٣ / ح ١٩٢١٣، ومجمع الزوائد ١/١٧٤، وفيه: يا رسول الله! جوامع من التوراة من أخ لي من بني زريق، فتغيّر وجه رسول الله ....

(٢) الجامع لمعمر بن راشد ١١/٢٥٧ / ح ٢٠٤٨٤، مصنّف عبدالرزّاق ١١/٢٥٨، باب كتابة العلم ح ٢٠٤٨٤، تقييد العلم: ٤٩، المدخل إلىٰ السنن الكبرىٰ ١/٤٠٧ / ح ٧٣١.

(٣) تقييد العلم: ٥٢.

(٤) مسند أحمد ٢/٦٤٩.

(٥) مجمع الزوائد ١/١٧٤.

(٦) كنز العمّال ١/٣٧٢.

برأيي أنّ ما علّله عمر في أمر منع تدوين الحديث من التشبّه ببني إسرائيل ليس بواقعيّ؛ لأنّه لا ينكر أحدٌ من المسلمين أنّ ترك القرآن والإنصراف إلىٰ سواه منهيٌّ عنه، وحرام شرعاً، لكنّ الادّعاء بأنّ الاشتغال بغير القرآن يؤدّي إلىٰ تركه خلط بَيِّن وكلام غير دقيق؛ إذ من الثابت أنّ ما يؤدّي إلىٰ ترك القرآن هو ما يكون منافياً له، كالأخذ بالتوراة والإنجيل، وما فيهما من العقائد والآراء، وأمّا العناية بمفسِّر القرآن ومُبيّنه لقوله تعالىٰ ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ**﴾وعدّه موجباً لترك القرآن وهجرانه فهو إيهام وخلط بين حقّ وباطل... ذلك أنّ الإقبال علىٰ الحديث إقبال علىٰ القرآن الكريم في تفسيره والكشف عن مضامينه.

فقد يعود هذا التفكير إلىٰ ما قلناه من عدم احترام عمر بن الخطّاب للرسولﷺ أو عدم معرفته مكانتهﷺ أو عدم حبه ولاية عترة رسول الله على الأمّة.

مع تأكيدنا علىٰ أنّ النصّ القرآنيّ يمتاز عن النصّ الروائيّ من حيث الأسلوب والبلاغة بمزايا ثابتة، فلا يمكن تصوّر اختلافه مع الحديث النبويّ، إذ أنّ الأوّل قد صدر علىٰ نحو الإعجاز، متحدّياً مشركي العرب ـ وهم أهل البراعة في البيان ـ أن يأتوا بمثله، وقد تكرّرت هذه الدعوة في القرآن بأساليب مختلفة وألفاظ قارعة كقوله ﴿**قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ**

﴿أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[١]، أو: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾[٢]، وفي آخر: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[٣]، وقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوْا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾[٤].

وقد أدهشهم القرآن في بلاغته وفصاحته وقوّة تأثيره حتّىٰ قالوا: ﴿سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾[٥]، بخلاف حديث رسول الله ﷺ الذي لم يكن في مقام التحدّي والإعجاز.

فادّعاء تخوّف عمر من ترك القرآن والاشتغال بغيره، أو اختلاط القرآن بالحديث، لا يمكننا قبوله؛ لأنّه لو صحّ لأمكننا تبرير كلامه بأنّه وقف على مكر اليهود وخداعهم، فأراد أن يستفيد من تجربته السابقة معهم كي لا يقع المسلمون في الفخّ الذي وقع هو فيه سابقاً، لكن الأمر لم يكن كذلك، وذلك لما وضّحناه، ولتكرار القضية مع رسول الله ﷺ عدّة مرّات.

نعم إنّ ارتباط عمر مع اليهود قبل الإسلام قد أثّر عليه حتّىٰ طلبوا منه أن يطالب النبيّ ﷺ بتبنّي توراتهم المحرّفة وأن يستزيد من علومها!! وهذا الاقتراح من عمر آذىٰ رسول الله ﷺ، وكان عليه أشدّ من الشفار وأمرّ من طعم العلقم.

فقد يكون هذا التصريح من عمر جاء علىٰ أثر تلك الصدمة التي مني بها أيّام رسول الله ﷺ، أي أنّه أراد أن يُعَدّل موقفه فوقع فيما هو أكبر منه، وقد يكون منعه من تدوين الحديث لخوفه من أهل الكتاب! لأنّهم كانوا يقرؤون في توراتهم ولا يحفظونها، ويرجّحون قول أحبارهم علىٰ التوراة، أي أنّ الكتابة كانت رائجة عندهم لا المحفوظات.

فالخلفاء خافوا أن ينتهج المسلمون هذا المنهج، وأن يهتمّوا بالمكتوب تاركين المحفوظ فدعوا إلىٰ الحفظ بعيداً عن الكتابة، وبعبارة أوضح حصلت حالة الإفراط والتفريط في مسألة الكتابة والحفظ.

فأتباع مدرسة الخلفاء كانوا يدعون إلىٰ الحفظ، وقد فسّروا النصوص الآتية في جمع الصحابة للقرآن بأنّه جمع حفظ في الصدور لا كتابة في السطور، مؤكّدين ـ أُولئك العلماء ـ لزوم ضبط القراءة بواسطة الشيخ القارئ، أي أنّهم ولحدّ هذا اليوم يهتمّون بالحفظ والمشيخة أكثر من التدوين والكتابة.

بعكس الفريق الآخر الذي يعتقد بوجود مصاحف علىٰ عهد رسول الله ﷺ وكتبة له، ووجود فضيلة لمن يقرأ القرآن في المصحف...

فقد يكون النبيّ بغضبه علىٰ عمر و تغيّر وجهه أراد أن يُفهمه بأنّ ما

قاله عن أحاديث اليهود وأخذها بمجامع قلبه ليس بصحيح؛ لأنّ كلامه ﷺ أبلغ من كلام أحبارهم وأعمق وأنفذ في النفوس، فلماذا يرشد عمر رسول الله ﷺ إلىٰ أقوالهم ويتناس قوله ﷺ، إذ لا يقارن كلامه ﷺ بكلامهم؛ لأنّ الله قد أعطىٰ رسوله ﷺ جوامع الكلم، وهي ممّا لا يعطيها حتّىٰ لموسىٰ ابن عمران عليه السلام، فكيف يريد عمر من رسول الله ﷺ الاستزادة من علم اليهود وهو الذي أُعطي ما لم يعط أحداً من العالمين؟

إذن مسألة تاريخ جمع القرآن يرتبط بشخصيّات لها علاقة بأهل الكتاب ـ كزيد بن ثابت وعمر بن الخطّاب ـ وممّن لا يعير لرسول الله ﷺ قداسة.

ولا أريد أن أعتبر الإرتباط باليهود وكون فلان يهوديّاً بحدّ نفسه ذمّاً للأشخاص، لأنّها كانت حالة رائجة في صدر الإسلام، فما من مسلم إلّا وقد كان يهوديّاً أو نصرانيّاً أو مجوسيّاً أو مشركاً، لكن الإتيان بكتب أهل الكتاب لرسول الله ﷺ وطلب الاستزادة منها، والقول بأنّ رسول الله ﷺ لم يجمع القرآن علىٰ عهده، وأنّه قد جمع في عهد الخلفاء الثلاثة!! أو القول بأنّ رسول الله ﷺ أمّي لا يعرف الكتابة، أو أنّه لا يعرف أنّه نبيٌّ حتّىٰ أخبره ورقة ابن نوفل وأمثالها، كلّ هذه الأمور فيها استنقاص لرسول الله ﷺ لا يقبلها من يؤمن بالله و رسوله.

فقد روي «عن عمرة بنت عبدالرحمٰن أنّ أبا بكر الصدّيق دخل علىٰ

عائشة وهي تشتكي ويهودية ترقّيها، فقال أبو بكر: ارقيها بكتاب الله»[١].

تأمّل في الخبر فعائشة ـ زوج الرسول ـ تشتكي ويهودية ترقّيها!!

بهذا فأنا لا أستبعد أن تكون مسألة تخوّف عمر من التشبّه ببني إسرائيل وإتّباع أحبارهم وترك التوراة جاءت على أثر تلك ردّة الفعل السلبية التي مني بها عمر بن الخطّاب.

كما يمكن أن يكون تعليل عمر جاء لإبعاد أنظار الناس عن رسول الله ﷺ.

لأنّ الالتفات إلى أقوال وأفعال رسول الله ﷺ باعتقاد عمر بن الخطّاب هو يبعد الناس عن النصّ القرآني.

في حين أنّ هناك فرقاً كبيراً بين أقوال رسول الله ﷺ وبين أقوال أحبار بني إسرائيل، كما أنّ هناك فرقاً بين القرآن والتوراة، ولا يمكن لعمر ولا لغيره أن يدّعي هذا الكلام في رسول الله ﷺ.

نعم، النصوص تؤكّد بأنّ عمر بن الخطّاب كان لا يرى وجوب اتّباع رسول الله ﷺ إلّا فيما أتى به من قبل البارئ، ومعناه: إنّ أوامر الرسول ﷺ ونواهيه الأخرى عنده هي إرشادية يجوز مخالفتها، لكن هذا لا يثبت يعني ما قالوه قبل قليل.

وبهذا فقد اتّضح لك بأنّ كلا تعليليه غير مقبول؛ لأنّ كتابة حديث

---

(١) موطأ مالك ٢/ ٩٤٣، الأم للشافعي ٧/ ٢٤١، المجموع للنووي ٩/ ٦٤.

رسول الله ﷺ لا يعني ترك كتاب الله، كما ليس هناك شبه بين القرآن والتوراة، وبين حديث رسول الله ﷺ وأقوال أحبار بني إسرائيل.

وبهذا فإنّ ما طرحناه في الصفحات السابقة قد ابتنىٰ علىٰ حقائق ووثائق، ولم يبتن علىٰ التشهير والتسقيط كما يشيعه عنّا الآخرون، فالباحث ـ أيّ باحث ـ يمكنه أن يناقشنا ويردّ كلامنا ويأتي بنقيضه، أمّا دعوىٰ بأنّ كلامنا غير واقعي، أو أنّه كلام طائفي، أو أنّه يثير الفتنة، أو ما شابه ذلك، فلا نقبله، مؤكّدين بأنّنا لم نأتِ بجميع ما حكوه و قالوه ورووه في جمع القرآن[1] فلو أردنا أنْ ننظر إلىٰ الأُمور نظْرَةً رمادية وأن نتعامل مع النصوص الروائية الموجودة عندهم كما تعاملو هم معنا، لأَمكننا أن نقول فيهم وفي أخبارهم أَكْثَرَ ممّا قالوه فينا، لكنّا نتغاضىٰ ونعفو عمّا سلف، ونماشيهم ونسايرهم فيما قالوه عن روايات التحريف الموجودة في كتبهم وإن كنّا لا نقبل بتأويلاتهم لتلك الأخبار وأنّها محمولة علىٰ كذا وتلك علىٰ كذا.

وأنّ ما قلناه لحدّ الآن، جاء للحدّ من تطرّفهم وما قالوه بِأْن «ليس في مجامعنا الحديثية حَدِيْثٌ واحِدٌ دالٌّ علىٰ تحريف القرآن الحكيم»[2].

بل نرىٰ فيما قالوه وادّعوا في جمع القرآن من إهمال رسول الله ﷺ جمع كتاب ربّه، وتأخّر هذا الجمع إلىٰ زمن خلافة عثمان ـ أي إلىٰ حدود سنة ٢٤ للهجرة ـ هو المنفذَ الذي دخل من خلاله المستشرقون وأعداء الدين

---

(١) أو ما روي عندهم في تحريف القرآن.

(٢) أُنظر الشيعة والقرآن لإحسان إلهي ظهير: ٢٥.

للتشكيك في القرآن الكريم، وأنّ استدلال أولئك ـ في جمع القرآن ـ قد ابتني علىٰ أُصول سقيمة موجودة في كتب الجمهور، لا يقول بشيء منها علماء ومحدّثوا ومفسّرو الشيعة، وهذا هو الذي دعانا لأن ندلوا بدلونا وأن نعطي رأينا في جمع القرآن حتّىٰ لا يرمونا بالتحريف، مؤكّدين بأنّ ما قالوه هو الذي يدعو إلىٰ التحريف لا كلامنا.

فأهل السنّة والجماعة قالوا بأشياء كثيرة تمسّ بأصل الشريعة وبالرسول الأكرمﷺ، منها قولهم: كون الرسول أُمّيّاً لا يعرف القراءة والكتابة.

وأنّهﷺ ترك أُمّته دون أن يدوّن لهم كتاب ربّهم.

وأنّ الصحابة جمعوا القرآن في الصدور لا في السطور.

وأنّ عثمان بن عفّان هو أوّل من جمع القرآن ـ أو وحّدهم علىٰ قراءة واحدة ـ أي أنّ جَمع القرآن وتوحيد القراءات فيه جاءت بعد سنة ٢٤ للهجرة. فإنّ أمثال هذه الأقوال تفسح المجال للقول بالتحريف لا ما قلناه.

وباعتقادنا أنّ القول بجمع القرآن في عهد الشيخين وعثمان هو أعظم خطراً من وجود روايات التحريف عندهم، لأنّ من خلال هكذا أقوال نفّذ المستشرقون وقالوا بكلامهم الباطل؛ فالمستشرقون تمسّكوا بأمثال هذه الأقوال للمساس بالقرآن والسنّة المطهّرة والرسول الأكرم.

وعلماء المسلمين سعوا للإجابة علىٰ تلك الشبهات، لكن كيف يجيبون ومقوّمات دعوىٰ المستشرقين موجودة في كتب الحديثين والتاريخية والتفسيرية الأصلية عند أهل السنّة والجماعة.

قال الزرقاني في (المبحث السادس نزول القرآن على سبعة أحرف): «وقع عليّ كتاب لمن يدّعون أنفسهم مبشّرين، أسموه (مباحث قرآنية) وجعلوا موضوع الجزء الأوّل منه (هل من تحريف في الكتاب الشريف) وتصيّدوا فيه من الآراء المزيّفة ما الحقّ منه بري ﴿وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا﴾ ونحن نستعين الله ونستهديه...»[١] إلى آخر كلامه.

وقال أتان كلبرك في مقدّمة تحقيقه لكتاب **التنزيل والتحريف** للسيّاري: «ليس بحوزة المسلمين نصّ من القرآن مكتوب بخطّ النبيّ بصرف النظر عن وجود مصحف كامل كتبه محمّد أو أيّده، كلّ ما هو موجود عندهم هو آيات وسور، جمعها بعض أصحابه واحتفظ بها.

وقد أقدم أبو بكر بوصية من عمر على جمع تلك القصاصات ثمّ بقيت تلك القصاصات عند عمر ولم تعمّم ثمّ ورثتها حفصة...»[٢] إلى آخر كلامه.

قال شفالي[٣]: «فبعد أن اضطرّ المؤمنون التكيّف مع الحقيقة المرّة، وهي أنّ عثمان الحاكم العاجز وغير المحبوب قد أصبح الأب الروحي للنسخة الرسمية للقرآن، أرادوا على الأقلّ من منطلق المساواة أن ينسبوا لسلفه الذي يفوقه أهمّية بمقدار كبير جزءاً ممّا سبق من عمل على هذه النسخة...»[٤].

---

(١) مناهل العرفان: ١٠٤.

(٢) التنزيل والتحريف للسياري ـ مقدمة التحقيق ـ ترجمة معزى: ٢٥.

(٣) وهو الذي أكمل كتاب تاريخ القرآن لـ: (نولدكه).

(٤) تاريخ القرآن لـ: (نولد كه): ٢٥٥.

وعليه فإنّ أعداء الدين ألقوا بعض الشبهات، وتساءلوا بأسئلة، منها: كيف يمكن الاعتماد علىٰ كتاب لم يدوّنه الرسولﷺ، بل لم يثبت كتابته من قبل أصحابه في عهدهﷺ؛ لأنّ الصحابة كانوا قد حفظوه في صدورهم ولم يكتبوه في السطور، وأنّ جمعهم للقرآن جاء بعد أكثر من عقدين من وفاة الرسول الأعظمﷺ، فكيف يمكن الاعتماد علىٰ كتاب هذه هي ملابساته وخلفيّاته؟ بل كيف يسمّو كتاب سماوي علىٰ الكتب الأخرىٰ وهذه هي خلفيّاته، بل كيف لا يمكن تصوّر وقوع التحريف والتزوير فيه؟ وهذا تاريخه، هذا ما تساءلوه في كتبهم المؤلّفة ضدّ الإسلام والمسلمين.

إنّ أمثال هذه التساؤلات الواردة في كتب المستشرقين جاءت من خلال وجود روايات سقيمة في المجاميع الحديثية السنّية، وهذه الروايات هي التي ابتنىٰ عليها أصول باطلة مخالفة للقيم والثوابت.

إنّ منهج مدرسة الخلافة الخاطئ في تاريخ جمع القرآن، وقولهم بتأخير تدوينه إلىٰ العقد الثالث للهجرة فسح المجال لأعداء الإسلام للنفوذ إلىٰ عمق الدين وأصله، ألا وهو القرآن المجيد.

أجل إنّ الجمهور إعتقدوا بأنّ ما قالوه في جمع القرآن هو الحقّ الذي لا ريب فيه، في حين قد اتّضح لك مخالفته للعقل والثوابت التاريخية والإسلامية.

ومن المؤسف أن نرىٰ مؤلّفينا وأعلامنا يتناقلون روايات جمع القرآن في كتب أهل السنّة والجماعة دون أي مناقشة وتعليق، كلّ ذلك مماشاة مع

مرتكزات الآخرين.

وإنّي سعيت أن لا أكون من أولئك، بل جدت لكي أدلوا بدلوي وأقول برأيي في جمع القرآن وإن خالف المشهور عند العامّة؛ لأنّ فيه دفاعاً عن قدسية القرآن ومكانة النبيّ الأكرم، فلا يجوز المماشاة والمداراة مع الجمهور أكثر من هذا، وخصوصاً بعد أن وقفنا علىٰ استغلال المستشرقين لتلك الرؤية، فكان علينا رسم البديل، مؤكّدين علىٰ أنّنا لا نقبل تلك الرؤية ونراها مجانفة للحقّ والعقل والشريعة.

فالجمهور كرّروا كلامهم في تاريخ جمع القرآن حتّىٰ صارت حقيقة لا يمكن أن يتخطّاها أو ينكرها أحد من المسلمين، ولو انتقد أحدٌ تلك الفكرة اتّهم بتحريف القرآن، مع العلم أنّ أصول تلك الفكرة هى داعية إلىٰ التحريف حسبما وضّحناه، لا نقدها والقول بأنّ المصحف المتلوّ ليس بمصحف أبي بكر وعمر وعثمان بل هو المصحف المنزل علىٰ صدر النبيّ محمّدﷺ وهو الذي كان يقرأ به المسلمون آناء الليل وأطراف النهار.

فمصحف عثمان بن عفّان لا يمكن الاعتماد عليه لأنّه جمع بعد ثلاثة عقود من وفاة رسول الله وبشاهدين، أمّا مصحف رسول الله فهو المقروء في عهد ثمّ من بعده وأنّ حجّته جاءت من خلال التواتر لا بالبيّنة والشهود كما في مصحف عثمان، وهذا يفهمه من له أدنىٰ إلمام بالعلم.

وعليه فالكلام عن روايات جمع القرآن لم تكن مثل روايات تحريفه الموجودة في كتبهم، فالثانية مع خطورتها واضحة للمطالع، ويفهمها كلّ

الناس ، لجلاء نصوصها ، بخلاف روايات جمع القرآن بعد رسول الله فهي تنخر الدين من الأعماق وتحفر أنفاقاً تحت الثوابت والقوائم الأصيلة ، فهي أخطر من روايات التحريف وخصوصاً لو طرحت في إطار قواعد ثابتة وأصول حديثية ورسمت لها مقدّمات مثل : أنّ رسول الله كان أمّي لا يعرف القراءة ، والصحابة لم يدوّنوا القرآن علىٰ عهد رسول الله بل اكتفوا بحفظه إلىٰ غيرها من عشرات المقدّمات الباطلة والهدّامة .

وهنا مسألة أخرىٰ ترتبط بالأحاديث عموماً ، ومنها أخبار التحريف يجب توضيحها أيضاً ، وهي الإستدراج وتسلسل الحلقات في طرح الفكرة ، فلو وضعنا الواحدة تلو الأخرىٰ لحصلنا علىٰ شيء خطير ، فغالب الجمهور يعتقدون بصحّة جميع ما في الكتب الستّة ، مع اعتقادهم أيضاً بكون السنّة قاضية علىٰ القرآن ، فهذا لو جُمع مع فكرتهم عن (عدم قبولهم بعرض الحديث علىٰ القرآن) للتأكّد من صحّته ، فيصير معنىٰ كلامهم : عدم وجود ضابطة صحيحة لمعرفة الحديث الصحيح من السقيم ، والغلّ من الصافي في الأحاديث النبويّة ، بل لزوم الأخذ بما في الكتب الستّة دون أيّ اعتراض ، لأنّها مروية بطرق صحيحة وهي سنّة ثابتة وقاضية علىٰ القرآن لا يمكن الخدشة فيها ، هذا من جهة .

ومن جهة أخرىٰ : من المعلوم إنّ الروايات الدالّة علىٰ تحريف القرآن في المجاميع الحديثية عند أهل السنّة والجماعة تتجاوز العشرات بل تدخل حيّز المئات ، وأنّ الباحث لو تأمّل فيها لرأىٰ السهم الأوفر منها مروية عن

عمر بن الخطّاب ، و عن غيره من الصحابة بالدرجة الثانية .

فقد يكون عمر بن الخطّاب بنقله تلك الأخبار كان يريد أن يبيّن للناس بأنّه قد وقف على آيات لم تكن في أيدي الناس ، وعليه أن يرشدهم إليها .

والمتأمّل في سيرة عمر بن الخطّاب يراه يتعامل مع الناس كالهادي والمرشد ، يُصَحّحُ ما يروونه ويحكونه عن رسول الله ﷺ في القرآن وفي غيره . وأنّه بنقله آية رجم الشيخ والشيخة أو غيرها كان يريد أن يرشدهم إلى وجودها .

فإنّي أقول بهذا القول ولا استبعد في الوقت نفسه أن تكون تلك الروايات جاءت من قبل الحشوية منسوبة إليه ثمّ صارت مستمسكاً بيد المستشرقين والملحدين .

والأسوأ من كلّ ذلك أنّ علماء مدرسة الخلفاء جاءوا يفسّرون حديث نزول القرآن على سبعة أحرف ـ والذي رواه عمر وغيره ـ بشكل يفيد مدرستهم في مجال تعدّد الآراء وهو يشابه ما قالوه في سبب اختلاف حديث رسول الله ﷺ ؛ لأنّ مشكلة القرآن عند الخلفاء تشابه مشكلة الحديث عندهم .

نحن وضّحنا في كتابنا **منع تدوين الحديث** مسألة اختلاف النقل عن رسول الله وأنّ من أسبابه المهمّة أنّ الخلفاء لمّا جلسوا على أريكة الحكم بعد رسول الله ﷺ كان عليهم أن يعرفوا جميع أحاديث رسول الله ﷺ وقضاياه وهم لا يعرفون ذلك .

كما أنّ الناس كانوا قد اعتادوا أخذ الأحكام من رسول الله ﷺ بفارق أنّ

رسول الله ﷺ كان مشرّع ، والخليفة غير مشرّع ، فعلىٰ الخليفة أن يحدّث عن رسول الله ﷺ ، وبما أنّه كان لا يعرف جميع ما حدّث به رسول الله ﷺ ، فكان عليه أن يسأل الصحابة عن تلك المواضيع حتّىٰ يفتيهم بها .

وإنّ تكرار هذه الحالة كانت تضعّف من مكانة الخليفة ، فقد تراه ـ في بعض الأحيان ـ يفتي بشيء والصحابة يخطّؤونه بأحاديث سمعوها أو كتبوها عن رسول الله ﷺ ، وهذا الموقف من الصحابة كان يؤذيه .

فكان عليه أن يتلافىٰ المشكلة ويغلق منافذها ، إذ أنّ مقارنة فتاواه مع القرآن وأحاديث الرسول ﷺ ، ثمّ بيان وجه الخلاف بين فتواه وبين أصول التشريع سيسوق الناس إلىٰ التعريض به والوقوف أمام آرائه ، فكان عليه أن يشرّع الاجتهاد لجميع الصحابة ـ كي يعذر نفسه في فتاواه ـ ثمّ يحصرها في نفسه متأخّراً علىٰ أنّه خليفة المسلمين ، ولا يجوز لأحد أن يفتي خلاف رأيه ، وقد فعل ذلك بالفعل .

وأنّ مشكلة القرآن كانت تشابه مشكلة الحديث ، فالخليفة من جهة ليس عنده مصحف رسول الله ﷺ ، ومن جهة أخرىٰ مشغول بالصراعات الداخلية ، وهو يعلم في الوقت نفسه بانشغال الإمام عليّ عليه السلام بجمع القرآن وتدوينه ، وعنده المكتوب علىٰ عهد رسول الله ﷺ .

فالخليفة من جهة كان لا يريد أن يعطي امتيازاً لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، ومن جهة أخرىٰ يريد الوقوف علىٰ القرآن الكريم مدوّناً عنده .

فسعىٰ أن يجمع القرآن من جديد من خلال المكتوب والمحفوظ عند الصحابة علىٰ عهد رسول الله ﷺ، مع عدم ضغطه علىٰ كبار الصحابة وأخذه المصاحف منهم قسراً كما فعله عثمان.

فكبار الصحابة أمثال: أُبيّ بن كعب وابن مسعود وأبي موسىٰ الأشعري ومعاذ بن جبل كانوا في عهد الشيخين يقرؤون القرآن ويقرؤونه للناس، ولا مخالفة من الشيخين لهم.

أمّا هذه الحالة لم تدم كثيراً، حتّىٰ حصرهم عثمان علىٰ قراءة واحدة، فولّدت لعثمان مشكلة من لا مشكلة؛ لأنّ كتاب الله متلوٌّ عند المسلمين، والمصاحف موجودة، واختلاف القراءة جائز عند الصحابة لحديث رسول الله ﷺ القرآن «نزل علىٰ سبعة أحرف»!!! فلماذا عثمان يريد أن يوحّدهم علىٰ قراءة واحدة، وما السبب في ذلك؟

وعليه، فعمر بن الخطّاب لم يأتِ إلّا بالقرآن المتلوّ عند الصحابة مع تجويزه تعدّد القراءة فيه. ولهذا لم يواجه مشكلة أساسية مع المسلمين بخلاف عثمان.

فنحن قد لا نعارض صدور الأحرف السبعة عن رسول الله ﷺ وقد نعارضها؛ لأنّه يبتني علىٰ اعتقادنا بصدورها عن رسول الله أو عدم صدورها لكن الكلام عمّا هو المقصود من هذا الخبر؟ هل الأوجه السبعة كالأمر، والزجر، والحلال، والحرام، والمحكم، والمتشابه، والأمثال.

أو الأقسام السبعة كما جاء علىٰ لسان الإمام عليّ عليه السلام.

أو أنّه إشارة إلىٰ تعدّد اللغات واللهجات والقراءات ، فالسؤال هو : لماذا نراهم يؤكّدون ـ من خلال مبحث الأحرف السبعة ـ علىٰ صحّة اختلاف القراءات فيها[١] فقط مع أنّ الأقوال في تفسيرها كثيرة .

قال ابن حبّان (ت ٣٥٤) : «اختلف الناس فيها علىٰ خمسة وثلاثين قولاً»[٢] .

وأوصل ابن حجر (ت ٨٥٢) تلك الأقوال إلىٰ أربعين قولاً ، وقد يكون أكثر من ذلك .

المهمّ أنّ أتباع الخلفاء وبعد وفاة رسول الله ﷺ استغلّوا هذا الحديث وأمثاله للدلالة علىٰ إمكان تبديل النصّ القرآني والتوسعة فيه ، بحجّة أنّها قراءات صادرة عن رسول الله ﷺ وهذا الكلام فيه ما فيه ؛ لأنّ مشكلة تفسير النصّ ليست بأقلّ من ترك تطبيق النصّ .

نعم ذكر الزرقاني اسم إثنين وعشرين صحابيّاً رووا حديث الأحرف السبعة عن رسول الله ﷺ ، وقد كان اسم عمر بن الخطّاب علىٰ رأس تلك القائمة ، وأنّ قصّته مع هشام بن حكيم واختلافه معه علىٰ عهد رسول الله ﷺ في سورة الفرقان ثمّ تصحيحه ﷺ لقرائتهما مذكورة في الصحيحين تؤكّد سماعه هذا الحديث من رسول الله ﷺ .

ثمّ قال الزرقاني : «لكنّك خبير بأنّ من شروط التواتر توافر جمع يُؤْمَن

---

(١) أي في معنىٰ الأحرف السبعة .

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ١ / ٢١٢ .

تواطؤهم على الكذب في كلّ طبقة من طبقات الرواية.

فهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصحابة كما رأيت، فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخّرة»[١].

فالزرقاني يشكّك في تواتر الخبر في الطبقات المتأخّرة وإن كان متوفّراً في طبقة الصحابة!!

أجل إنّ المستشرقين استغلّوا الروايات المروية عن عمر بن الخطّاب ـعلى رغم عدم تواترها ـ للطعن في ثبوت النصّ القرآني والقول بتحريفه.

في حين نحن نؤكد أنّ روايات النقيصة في القرآن واختلاف القراءات كانت من تبعات انتهاجهم المنهج الخاطي في جمع القرآن وعدم أخذهم بمصحف الإمام عليّ عليه السلام؛ لأنّ الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله كانوا يقرؤون بما علّمهم رسول الله صلى الله عليه وآله؛ لأنّه هو مصدر الإقراء لقوله تعالى: ﴿**وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ**﴾ أمّا بعده فقد اختلفوا، أي أنّهم اكتفوا بالقراءة والأداء دون العلم بما في القرآن.

«فعن عثمان، وابن مسعود، وأُبيّ: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يُقرِئهم في العشر فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى حتّى يتعلّموا ما فيها من العمل، فيعلّمنا القرآن والعمل جميعاً»[٢].

و«عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال لعليّ عليه السلام: يا عليّ تعلّم القرآن وعلّمه

---

(١) مناهل العرفان: ١٠٤.

(٢) تفسير القرطبي ١ / ٣٩ عن الداني في كتاب البيان.

للناس فلك بكلّ حرف عشر حسنات...»[١].

وفي الخبر أيضاً: «كنّا إذا قرأنا الآية لا نجاوزها حتّىٰ نعلم فيم أنزلت؟».

لكن بعد وفاة النبيّ وأحداث السقيفة وبيعة أبي بكر وعدم قبولهم الأخذ بمصحف الإمام عليّ عليه السلام، استعانوا بالصحابة ومصاحفهم لتدوين القرآن من جديد.

وبما أنّ لغات أولئك الصحابة ولهجاتهم كانت مختلفة فجوّزوا أوّلاً قراءة الآيات بأيّ لغة كانت شريطة أن تكون تلك اللغة هي صحيحة عند العرب، ثمّ تطوّر هذا الأمر إلىٰ تبديل النصّ القرآني تحت عنوان القراءات، فاختلف معنىٰ القراءة والإقراء شيئاً فشيئاً عبر الزمن.

إنّ ما انتهجه مدرسة الخلفاء من منهج في تدوين القرآن بدءاً من أخذهم شاهدين في تدوين الآيات، إلىٰ مشروعية الأخذ بجميع القراءات، إلىٰ غيرها من الأفكار كان يدعوهم لترك الأخذ ببعض الآيات، لعدم وجود شاهد آخر يشهد بأنّه مكتوب علىٰ عهد رسول الله صلى الله عليه وآله!

وهذا المنهج الخاطى يقلّل لا محالة من الآيات القرآنية و يدعوا إلىٰ نقصانه، وبذلك يصحّ قول عمر بن الخطّاب: «ذهب قرآن كثير».

لكنّا لا نقبل بكلام عمر بن الخطّاب وإمكان تأثير المنهج الخاطي

(١) كنز العمال ١ / ٢٦٦ ح ٢٣٧٧.

للخلفاء في جمع القرآن علىٰ القرآن نفسه ، بل نقول إنّ قرآنية القرآن جاءت متواترة وإنّ آياته وسوره كانت شائعة بين المسلمين ولم ينقص منها شيء ، ولا يحتاج إثبات القرآن إلىٰ البيّنة والشهود كما يريده الخلفاء!

لكن مدرسة الخلفاء ولكي يصحّحوا ما قالوه في جمع القرآن والأحرف السبعة ، حرّفوا مفهوم القراءة والإقراء بحيث صار موضوع القراءات سلّماً إلىٰ التحريف ـ من حيث يشعرون أو لا يشعرون ـ بالطريقة التي سنوضّحها .

وعليه فالقراءة في عهد رسول الله ﷺ كانت تعني قراءة القرآن وفهم معانيه ، وأنّ رسول الله كان لا يتجاوز العشر منها إلىٰ عشر أخرىٰ حتّىٰ يتعلّموا ما فيها ، أمّا بعد رسول الله ﷺ صار تبديل النصّ القرآني بلهجات العرب هو المعنيّ من القراءة والإقراء ، ثمّ تكاثرت عدّة هذه القراءات عند المسلمين شيئاً فشيئاً حتّىٰ صارت مشكلة كبرىٰ لا يمكن حلّها ، فتجاوزت من سبعة إلىٰ عشرة إلىٰ أربعة عشر إلىٰ . . .

وإنّك لو تأمّلت قليلاً في أحاديث نزول القرآن علىٰ سبعة أحرف لرأيتها تحرّر الإنسان من التقيّد بالنصّ القرآني الواحد ، بل تجيز للقارئ تبديل النصّ بأيّ لفظ شاء ، بشرط أن لا تصير آية الرحمة آية عذاب وآية العذاب آية الرحمة!

لا أدري كيف يمكن للمسلم القبول بهذه السعة في كتاب ربّه؟

فلا أرىٰ إنساناً حكيماً يرضىٰ بتغيير كلامه ، فكيف يمكن تصوّر ذلك في تغيير كلام ربّ الأرباب وإمكان وقوعه .

فهل سمعت كاتباً أو شاعراً أو مؤلّفاً قد سمح للناس كلّ الناس أن يغيّروا كلامه كيف ما شاءوا وحيثما شاءوا، بشرط أن لا يبدّلوا المدح ذمّاً والذمّ مدحاً؟ كلّا، وألف لا، بل نراهم يحاسبون أصحاب المطابع على الأخطاء الموجودة في كتبهم مع أنّها هي أمور سهوية يعذر فيها غير المعصوم.

فكيف يمكن للباحث تصوّر التبديل والتغيير في كلام الله الموزون في جمله وآياته وسوره؟ بل كيف يمكن تجويز التغيير في كتاب الله النازل على سبيل التحدّي والبلاغة؟

قال ابن الجزري: «ولا زلت استشكل هذا الحديث ـ أي حديث نزول القرآن على سبعة أحرف ـ وأفكّر فيه وأمعن النظر من نحو نيّف وثلاثين سنة حتّى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله تعالى، وذلك أنّي تتبّعت القراءات صحيحها وضعيفها وشاذّها فإذا هي يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه...»[1]!!

إنّ فكرة تفسير نزول القرآن على سبعة أحرف كان من ورائها الخلفاء الثلاثة، وإنّ ما نقلوه من تفسير لها لم يكن من قبل النبيّ كما يدّعون، منوّهاً على أنّ بعض علماء مدرسة الخلفاء أرجع الأحرف السبعة إلى القراءات السبعة، وهذا ما لا يقبله الجميع.

---

(١) انظر تاريخ القرآن: ٨٧.

نعم إنّهم أرادوا الاستفادة من حديث الأحرف السبعة لتصحيح القراءات المختلفة المنقولة عن الصحابة والتابعين، وهذا لا يمكنهم الاستدلال به أيضاً؛ لأنّه ثبت في علم القراءات عدم تواتر القراءات عن رسول الله ﷺ، وأنّها إمّا كانت من اجتهادات القرّاء أو منقولة بالآحاد، وأقصىٰ ما أمكنهم إثباته هو تواترها عن الأئمّة السبعة، إذ قد جوّز ابن الجزري وغيره الأخذ بأيّ قراءة بشرط أنْ توافق العربية ولو بوجه، سواء كانت تلك القراءة صادرة عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمّة المقبولين.

فقراءة ﴿يَطْهُرْنَ﴾[1] بـ: (يَطَّهَّرْنَ) ـ والذي من خلاله يختلف الحكم الشرعي ـ لم يأت طبق رواية سمعوها من رسول الله ﷺ، فهي من اجتهادات القرّاء أو الفقهاء، وهذا ما قاله كثير من علماء الجمهور.

قال الزركشي في البرهان: «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل علىٰ محمّد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيّتها من تخفيف وتشديد وغيرهما، والقراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل بل هي مشهورة. وقال أيضاً: والتحقيق أنّها متواترة عن الأئمّة السبعة. أمّا تواترها عن النبيّ ﷺ ففيه نظر، فإنّ إسنادهم بهذه القراءات السبع موجود في كتب القراءات، وهي

---

(١) في قوله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذىً فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾.

نقل الواحد عن الواحد»[١].

وقال أبو شامة في **مرشده** في جواب من قال بأنّ القراءات السبع كلّها متواترة قال: «والقطع بأنّها منزلة من عند الله واجب، ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت علىٰ نقله عنهم الطرق، واتّفقت عليه الفرق، من غير نكير له من أنّه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقلّ من اشتراط ذلك إذا لم يتّفق التواتر في بعضها»[٢].

وعليه فالخدش في تواتر القراءات لا ينافي تواتر أصل القرآن، وذلك لتواتر مادّته وإن اختلف في هيئته أو إعرابه.

كان هذا إجمال الكلام عن جمع القرآن في عهد الشيخين.

ولكي نمهّد للقسم الثاني[٣] من البحث نقدّم بعض النماذج من تبديل عمر بن الخطّاب للنصّ القرآني، والتي حاول علماء الجمهور جعلها قراءة، فهي قراءة عندهم وإن لم يأخذ بها المسلمون في المصحف الرائج اليوم.

اجتهادات تحت عنوان القراءات:

«فعن إبراهيم عن خرشة بن الحرّ قال: رأىٰ معي عمر بن الخطّاب لوحاً مكتوباً فيه ﴿**إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاَةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ**

---

(١) الاتقان ١ / ١٣٨ النوع: ٢٢ ـ ٢٧.

(٢) النشر في القراءات العشر ١ / ١٣.

(٣) والذي سنتعرض إليه بعد الانتهاء من بيان تاريخ جمع القرآن.

اللَّهِ﴾ .

فقال : من أملىٰ عليك هذا؟

قلت ، أبيٌّ بن كعب .

قال : إنّ أبيّاً كان أقرأنا للمنسوخ ، أقرأها (فامضوا إلىٰ ذكر الله)»[١] .

وفي **كنز العمّال** «عن ابن أبي داود وابن الأنباري كليهما في **المصاحف** عن عمر بن الخطّاب أنّه كان يقرأ : (سراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالّين)»[٢] .

ولم يختصّ قراءة عمر بن الخطّاب أو قل اجتهاده! بهذين الموردين! فقد جاء عنه أنّه كان يقرأ قوله تعالىٰ : ﴿**ءَإِذَا كُنَّا عِظَاماً نَخِرَةً**﴾ : (عظاماً ناخرة) ، لقربه من سياق الآيات الأخرىٰ .

فقد يكون عمر اعتقد بأنّه لا فرق بين أن تكون الكلمة مع الألف أو بدونها ، وهذا ـ إن ثبت ـ فهو تصرّف بالنصّ القرآني ، وتعدٍّ علىٰ إرادة الله سبحانه ؛ لأنّ الباري جلّ وعلا أدرىٰ بما يريد ، فقد يريد الخروج من سياق الآيات إلىٰ غيرها لحكمة يراها ، علىٰ أنّ (ناخرة) و (نخرة) تختلفان في المعنىٰ وليستا من الترادف في شيء ، وحتّىٰ لو قلنا بالترادف بينهما فلا يجوز الإبدال فيها ، فلا يمكن مثلاً إبدال كلمة (المنزل) بالمسكن أو البيت أو العمارة بدعوىٰ الترادف ، لأنّا نعلم بأنّ أهل اللغة لحظو معنىٰ لكلٍّ كلمة من

---

(١) تاريخ المدينة لابن شبة ١ / ٣٧٧ ، كنز العمّال ٢ / ٢٥١ / ح ٤٨٠٨ .

(٢) كنز العمال ٢ / ٢٥١ ح ٤٨١١ .

هذه الكلمات»[١].

مضافاً إلىٰ ذلك أنّ كلام الله وحيوي، فيجب الوقوف علىٰ تفسيره وتبيينه من قبل الرسولﷺ لقوله تعالىٰ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾.

فاجتهاد عمر ودعوىٰ كونها قراءة لم يختصّ بهذين الموردين، فقد كان يقرأ أيضاً قوله تعالىٰ: ﴿اللهُ لاَ إِلٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾: (الحيّ القَيّام).

وفسّر مجاهد ـ حسبما في **صحيح البخاري** ـ كلام عمر بشكل يرضيه، فقال: القيّوم القائم علىٰ كلّ شيء وقرأ عمر (القيّام) وكلاهما مدح[٢].

فإنّهما وإن كانا مدحاً، إلّا أنّ نصّ القرآن توقيفيّ لا يمكن التغيير فيه، فـ: (القَيُّوم) هو من أسماء الله سبحانه وتعالىٰ لا (القَيّام)، الذي يوحي إلىٰ فكرة التجسيم.

فكما لا يجوز أن تقرأ (بسم الله الرحمٰن الراحم) بدل (الرحيم)، كذلك لا يجوز أن نقرأ (الحيّ القيّام) بدل (الحيّ القيّوم) وإن كانا مدحاً، ومثله قراءته (فأخذتهم الصعقة) بدل (الصاعقة)، وأشباهها من التحويرات التي جاءت في ألفاظ القرآن عنه وعن غيره من الصحابة.

فالنبيّ الأكرم لا يجيز تغيير دعائه الذي علّمه البراء بن عازب والذي فيه

---

(١) هذا بناءً علىٰ وجود الترادف في كلام العرب، وأمّا علىٰ القول بعدم وجود الترادف فإنّ عدم جواز التبديل يكون أشدّ وآكدَ.

(٢) تفسير الطبري ٣/١٦٣، وانظر صحيح البخاري ٤/١٨٧٢ / ح ٣٩٧، باب تفسير سورة نوح.

(ورسولك الذي أرسلت)، فقرأه البراء (ونبيّك الذي أرسلت) بدل (رسولك) فنهاه رسول الله ﷺ مع أنّ كليهما حقّ، فمحمّد بن عبدالله هو رسول الله ﷺ ونبيّه معاً.

فلو كان هذا هو موقف رسول الله ﷺ من دعاء علّمه البراء، فكيف يجيز للآخرين أن يغيّروا نصّ كتاب ربّه ويضعوا بدل ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (غفور رحيم) أو (سميع عليم).

ألم يكن هذا بهتان من القول، لا يتّفق مع الثوابت الشرعية وسيرة الرسول الأعظم ﷺ.

إذ لكلِّ كلمة عربية ـ وكما قلنا ـ معناها الخاصّ بها ولا يجوز تبديل إحداها بأخرىٰ مثلها، فمثلاً قد يتصوّر شخص بأنّ (الجيد) و(العنق) و(الرقبة) هنَّ شيء واحد، لكن الأمر لم يكن كذلك؛ لأنّ (الجيد) يتضمّن معنىٰ الحسن، فيقال: جيد الفتاة ولا يقال: ما أجمل عنق الفتاة.

أمّا (العنق) فيتضمّن معنىٰ الطول، فيقال: طويل العنق أو مدّ عنقه، ولا يقال مدّ رقبته أو مدّ جيده.

أمّا (الرقبة) فهو إسم لجزء الإنسان الذي يتضمّن معنىٰ الكلّ فيقال: (عتق رقبة) فلا يقال اعتق عنقاً أو جيداً.

فلا يصحّ تبديل كلمة مكان أخرىٰ لأنّه يفسد البلاغة، ولأجل هذه الدقّة اللّغوية بين معنىٰ الكلمات وصف الله أمّ جميل زوجة أبي لهب بأنّها

جعلت في جيدها[١] ـ بدلاً من القلادة التي تزيّن جيد الفتاة ـ حبلاً من مسد ـ وهو ليف النخل ـ تحمل به الحطب لإيذاء النبيّ ﷺ.

وهكذا الحال بالنسبة إلى: أقبل، وتعال، وهلمّ، وحيّهلا.

فأقْبِلْ: فعل أمر من الإقبال: الإتيان من قِبَل الوجه، نقيض الإدبار لقوله تعالى ﴿أَقْبِلْ وَلاَ تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الآمِنِينَ﴾.

وتعال: دعوة للمخاطب أن يفكّر وهو في الأغلب من أعمال النفس ويلازمه القيام بأعمال جسدية، كقوله تعالى ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾.

وهلمّ: يستعمل لإشراك الآخرين بعمل يهتمّ به الداعي إليه، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ هٰذَا﴾.

وحيّهل وحيّهلا: وهذه الكلمة مركّبة من كلمة (حيّ) أي: أقبل، و (هلا) أي: أسرع، ومعناه: أقبل مسرعاً.

وبهذا فقد عرف بأنّه لا يجوز تبديل كلمة مكان أخرى لأنّها تفسد بلاغة القرآن، وإن كانت لا تبدّل آية رحمة بآية عذاب حسبما يقولون!!!

ومثله كلمات: أذهب، أسرع، عجّل.

---

(١) ولم يقل في عنقها.

فالذهاب: هو المضيّ من مكان إلىٰ آخر كقوله تعالىٰ: ﴿**اذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ**﴾ وقوله تعالىٰ: ﴿**اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَٰذَا فَأَلْقُوهُ**﴾.

والإسراع: هو خلاف البطء فيه ماديّاً كان العمل أم معنويّاً مثل قوله تعالىٰ: ﴿**وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِن رَبِّكُمْ**﴾.

والعجلة: حالة نفسية تبعث علىٰ المبادرة بعمل ما، سواء كان الدافع الشوق أو الخشية والخوف من فوت الأمر أو بدافع السخط والغضب مثل قوله تعالىٰ: ﴿**وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ**﴾ وقوله: ﴿**وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ**﴾.

وعليه فقد عرفت عدم إمكان تبديل الكلمات العربية والأدعية القرآنية بما يعجب الفرد، وإن سمح بذلك بعض الصحابة!!!

فلا يمكن إبدال دعاء إبراهيم وإسماعيل ﴿**رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ**﴾ بـ: (ربّنا تقبّل منّا إنّك أنت التوّاب الرحيم).

أو قوله تعالىٰ حكاية عن قوم موسىٰ واتّباعهم العجل ﴿**وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِن بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ فلا يجوز إبدالها بـ: (ثمّ تابوا من بعدها إنّ ربّك من بعدها لسميع عليم).

إذن علينا أن نقول بأنّ هذه الأفكار كان وراءها بعض كفّار قريش أمثال عبدالله بن سعد ابن أبي سرح الذي ارتدّ مشركاً بعد أن كان كاتباً للوحي، فقال لهم: «إنّي كنت أصرف محمّداً حيث أُريد، كان يملي عليّ (عزيز حكيم) فأقول (عليم حكيم) فيقول: نعم، كلٌّ صواب فأنزل الله فيه قوله

تعالىٰ ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَىٰ اللهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللهُ﴾» .

فالفرق بين عزيز حكيم، وعليمٌ حكيم، وتوّابٌ رحيم يعرفه العربيّ البسيط، فكيف لا يفرّق بينها سيّد الفصحاء محمّد بن عبدالله صلى الله عليه وآله!!

وقد حكي عن الأصمعيّ قوله: «كنت أقرأ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللهِ [والله غفور رحيم]﴾ وكان أعرابيٌّ.

فقال: كلام من هذا؟

فقلت: كلام الله.

فقال: أعد، فأعدت، فقال: ليس هذا كلام الله! فانتبهت فقرأت: ﴿وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فقال: أصبت هذا كلام الله!

فقلت: أتقرأ القرآن؟ قال: لا. فقلت: فمن أين علمت؟ فقال: يا هذا! عزَّ فحكم بقطع، ولو غفر ورحم لما قطع!»[1].

كما استهجن الإمام الخوئي أطروحة الأحرف السبعة بالصورة التي يذهب إليها علماء الجمهور فقال متسائلاً: «هل يتوهّم عاقل ترخيص النبيّ صلى الله عليه وآله أن يقرأ القارئ﴿ يس* وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ * عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * تَنزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ * لِتُنذِرَ قَوْماً مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ

---

(١) انظر زاد المسير ٢ / ٣٥٤.

فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ بـ: (يَس، والذكر العظيم، إنك لمن الأنبياء، على طريق سويّ، إنزال الحميد الكريم، لتخوّف قوماً ما خوّف أسلافهم فهم ساهون) فلتقرّ عيون المجوّزين لذلك. سبحانك اللهمّ إن هذا إلّا بهتان عظيم. وقد قال الله تعالى: **﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾**»[1].

وقال الزركشي في كتابه **البرهان في علوم القرآن**: «قاعدة يظنّ بها الترادف وليست منه، وذكر من مصاديقه في القرآن الكريم: الخوف والخشية، البخل والضَّنّ، السبيل والطريق، جاء وأتى، فعل وعمل، قعد وجلس، كمل وتم. وغيرها. وذكر الفروق بين معانيها»[2].

وبهذا فقد اتّضح لك بأنّ ما قالوه عن الأحرف السبعة والقراءات كلّها كانت من آثار عدم إعتقادهم وجود مصحف على عهد رسول الله ﷺ، أو عدم أخذهم بمصحف الإمام عليّ عليه السلام، ثمّ بدءهم بعملية جمع القرآن بعد رسول الله ﷺ من جديد بشاهدين!

وعلماء الجمهور ارتضوا فكرة الأحرف السبعة وجمع القرآن بعد رسول الله تعصّباً، وأخذوا يدافعون عنها، وفي كلامهم ما يفيدنا ويدعم قولنا، وإليك الآن كلام الزرقاني في **مناهل العرفان** وهو يذكر (فوائد لاختلاف القراءة وتعدّد الحروف) أذكرها بالنصّ دون أيّ تعليق:

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ١٩٨.

(٢) البرهان في علوم القرآن ١ / ٧٨ ـ ٨٦.

«... وعلىٰ هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن علىٰ سبعة أحرف يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربيّة، علىٰ نمط سياسة القرشيّين بل أوْفق. ومن هنا صحَّ أن يقال: إنّه نزل بلغة قريش، لأنّ لغات العرب جمعاء تمثّلت في لسان القرشيّين بهذا المعنىٰ. وكانت هذه حكمة إلهية سامية؛ فإنّ وحدة اللسان العامّ من أهمّ العوامل في وحدة الأمّة، خصوصاً أوّل عهد بالتوثّب والنهوض.

ومنها بيان حكم من الأحكام، كقوله سبحانه: ﴿**وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ**﴾[1] قرأ سعد ابن أبي وقّاص (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍ) بزيادة لفظ منْ أُمٍّ، فتبيّن بها أنّ المراد بالإخوة في هذا الحكم الإخوة للأم دون الأشقّاء ومنْ كانوا لأب، وهذا أمرٌ مجمعٌ عليه.

ومثل ذلك قوله سبحانه في كفّارة اليمين: ﴿**فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ**﴾[2] وجاء في قراءة: (أو تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ) بزيادة لفظ مُؤْمِنَةٍ، فتبيّن بها اشتراطُ الإيمان في الرقيق الذي يعتق كفّارة يمين. وهذا يؤيّد مذهب الشافعي ومن نحا نحوه في وجوب توافر ذلك الشرط.

ومنها الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين، كقوله

---

(١) النساء: ١٢.

(٢) المائدة: ٨٩.

تعالىٰ: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلاَ تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[١] قرئ بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء من كلمة (يطهرنَ)، ولا ريب أنَّ صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض؛ لأنَّ زيادة المبْنَىٰ تدلُّ علىٰ زيادة المعنىٰ.

أمّا قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة. ومجموع القراءتين يحكم بأمرين: أحدهما أنَّ الحائض لا يقربها زوجها حتّىٰ يحصل أصل الطهر. وذلك بانقطاع الحيض. وثانيهما أنّها لا يقربها زوجها أيضاً إلّا إن بالغتْ في الطهر، وذلك بالاغتسال، فلابدّ من الطهرين كليهما في جواز قربان النساء. وهو مذهب الشافعي ومن وافقه أيضاً.

ومنها الدلالة علىٰ حكمين شرعيّين ولكن في حالين مختلفين: كقوله تعالىٰ في بيان الوضوء: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[٢] قرئ بنصب لفظ ﴿أَرْجُلَكُمْ﴾[٣] المنصوب، وهو مغسول. والجرُّ يفيد طلب مسحها؛ لأنَّ العطف حينئذٍ يكون علىٰ لفظ ﴿رُؤُوسِكُمْ﴾[٤] المجرور وهو ممسوح. وقد بيّن الرسول ﷺ أنالمسح يكون للابس الخفِّ وأنَّ الغسل يجب علىٰ من لم

---

(١) البقرة: ٢٢٢.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) المائدة: ٦. انظر كلامنا حول هذه الآية في البحث القرآني لكتابنا (وضوء النبيّ).

(٤) المائدة: ٦.

يلبس الخفّ.

ومنها دفع توهّم ما ليس مراداً كقوله تعالىٰ: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ**﴾[١] وقرئ (فَامْضُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ). فالقراءة الأولىٰ يتوهّمُ منها وجوبُ السرعة في المشي إلىٰ صلاة الجمعة، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهّم؛ لأنّ المضيَّ ليس من مدلوله السرعة.

ومنها بيان لفظ مبهمٍ علىٰ البعض نحو قوله تعالىٰ: ﴿**وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ**﴾[٢] وقرئ (كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ) فبيّنت القراءةُ الثانية أنّ العهنَ هو الصوف.

ومنها تجلية عقيدةٍ ضلَّ فيها بعضُ الناس: نحو قوله تعالىٰ في وصف الجنّة وأهلها: ﴿**وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيماً وَمُلْكاً كَبِيراً**﴾[٣] جاءت القراءة بضمّ الميم وسكون اللام في لفظ ﴿**وَمُلْكاً كَبِيراً**﴾[٤] وجاءت قراءة أخرىٰ بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه فرفعت هذه القراءةُ الثانية نقابَ الخفاء عن وجه الحقِّ في عقيدة رؤية المؤمنين للّٰهِ تعالىٰ في الآخرة؛ لأنّه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار ﴿**لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ**

---

(١) الجمعة: ٩.

(٢) سورة القارعة: ٥.

(٣) الإنسان: ٢٠.

(٤) الإنسان: ٢٠.

﴿الْقَهَّارِ﴾[١] .

والخلاصة : أن تنوُّع القراءات ، يقومُ مقام تعدُّد الآيات . وذلك ضربٌ من ضروب البلاغة ، يبتدئ من جمال هذا الإيجاز وينتهي إلىٰ كمال الإعجاز»[٢] .

وعليه فإنّ نصوص الأحرف السبعة تجيز للإنسان أن يبدّل بعض الكلمات بأُخرىٰ ، والقول بهذا يهدم المعجزة الخالدة (القرآن) ، والحجّة علىٰ الناس ، بل يدعو إلىٰ هجر القرآن ، والتفنّن في تغيير نصوصه ، وفي ذلك فساد بلاغة القرآن وتجويز الاختلاف بين المسلمين في القراءة والأحكام .

وقد عرفت بأنّ ذلك كان من تبعات عدم أخذهم بالمصحف الموجود خلف فراش رسول الله ﷺ .

كما عرفت بأنّ ما حكوه عن النبيّ ﷺ وأنّه قال : «لا تستطيع أمّتي القراءة علىٰ حرف واحد» هو كذب أيضاً ، إذ لا يعقل نسبة هذا الكلام إلىٰ النبيّ الأكرم ؛ لأنّ القرآن كان يقرأ علىٰ حرف واحد علىٰ عهده ﷺ ، وفي عهد أبي بكر ، وعمر ، وعثمان إلىٰ يومنا هذا ، ولم يقع اختلاف بينهم إلّا في بعض الجزئيّات الصغيرة التي لا تُخِلُّ بأصل القرآن .

وسؤالنا : كيف استطاعت الأُمّة أن تقرأه علىٰ حرف واحد بعد عثمان ، إذا كانت هي غير قادرة علىٰ قراءته علىٰ حرف واحد في عهد رسول الله ﷺ ؟

---

(١) غافر : ١٦ .

(٢) مناهل العرفان : ١٠٩ ـ ١١١ .

إنّه كذب وبهتان.

فلو صحّت صدور أحاديث الأحرف السبعة، ففيها: أنّ النبيّ ﷺ طلب من الله أن يخفّف علىٰ أمّته بأن يقرؤوه علىٰ سبعة أحرف، والله سمح لهم بذلك وفتح باب رحمته لهم.

فلو كان هذا، فكيف بعثمان يسدّ باب الرحمة ويشدّد علىٰ المسلمين، بل كيف بالمسلمين يرفضون ما أذِن الله ورسوله لهم بتعدّد القراءة آخذين بكلام عثمان الداعي إلىٰ توحيد القراءة!

فهل أنّ عثمان بن عفّان أرأف بالمسلمين من رسول الله ﷺ؟! أو أنّه تنبّه إلىٰ ما لم يتنبّه إليه رسول الله ﷺ من قبل؟!

برأيي أنّ نزول القرآن علىٰ حرف واحد هو الصحيح، وهو ما قاله أئمّة أهل البيت عليهم السلام، فهم وأتباعهم ذهبوا إلىٰ الوحدانية في كلّ مجالات الشريعة لا التعدّدية.

وفي المقابل ترىٰ أئمّة مدرسة الخلفاء وعلمائهم ذهبوا إلىٰ التعدّدية في جميع مجالات الشريعة، كي يصحّحوا قراءات الجميع، أو قل كي يدخل في القرآن بعض القراءات الخاطئة لبعض الخلفاء، وهذا ما لا نقبله.

كما أنّهم استغلّوا تلك الرحمة النبوية التي سمحت لغير العربي أن يقرأ القرآن بما يقدر عليه ويثاب علىٰ فعله، إلى إدخال ما لا يرتضيه الله ورسوله.

ففي الخبر عن الإمام الصادق عليه السلام: «أنّ الرجل الأعجمي من أُمّتي ليقرأ

القرآن فترفعه الملائكة على عربية[١]» تشريفاً من الله للمسلم وسعة عليه.

فقد يكون دعاة الأحرف السبعة استفادوا من هذا التجويز للقول بأنّ الله ورسوله ﷺ سمحا لجميع المؤمنين بذلك.

على أنّ قراءة أولئك الأعاجم لم تكن قرآن تلاوة وذكر منصوص عليه من قبل الله تعالى، بل هو قرآن تبرّك وتسهيل وتوسعة لغير العربي، هذا بعكس ما يريده القائل بالأحرف السبعة، فذلك يعتبره قرآناً منزلاً يجوّز القراءة به في الصلاة.

بهذا فقد عرفت بأنّ بعض الصحابة جوّزوا لأنفسهم تبديل النصوص القرآنية شريطة أن تكون موافقة للقواعد العربية، أو قل إنّهم استحسنو قراءة القرآن وفق اجتهاداتهم، كما أنّهم غيّروا ما زعموه مخالفاً للقواعد بلفظ يوافقها وسمّوا كلّ تبديل لهم بأنّها قراءة شاذّة، وسمّوا عملهم هذا بعلم القراءة، كما سمّوا أنفسهم بالقرّاء. ومعنى ذلك إنّهم شرّعوا التعدّدية في القراءات والأحكام، وهذا ما لا ترتضيه مدرسة أهل البيت.

قال القرطبي في تفسير سورة الحمد:

«التاسعة والعشرون: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ ولغة القرآن (الَّذين) في الرفع والنصب والجر؛ وهذيل تقول: الّلذونَ في الرفع.

ومن العرب من يقول: اللذو[٢].

---

(١) الكافي ١/ ٦١٩/ ح ١ باب أنّ القرآن يرفع كما أُنزل.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ١/ ٢٦: وأستعماله بحذف النون جائز كذا في اللسان.

ومنهم من يقول: الذي...

وفي (عليهُمْ) بضمِّ الهاء وإسكان الميم.

و (عليهِمْ) بكسر الهاء وإسكان الميم.

و (عليهِمِي) بكسر الهاء والميم وإلحاق ياء بعد الكسرة.

و (عليهِمُو) بكسر الهاء وضمِّ الميم وزيادة واو بعد الضمّة.

و (عليهُمُو) بضمِّ الهاء والميم كلتيهما وإدخال واو بعد الميم.

و (عليهُمْ) بضمِّ الهاء والميم من غير زيادة واو.

وهذه الأوجه الستّة مأثورة عن الأئمّة من القرّاء.

وأوجه أربعة منقولة عن العرب غير محكية عن القرّاء: (عليهُمِي) بضمِّ الهاء وكسر الميم وإدخال ياء بعد الميم، حكاها الحسن البصري عن العرب.

و (عليهُمِ) بضمّ الهاء وكسر الميم من غير زيادة ياء.

و (عليهِمْ) بكسر الهاء وضمّ الميم من غير إلحاق واو.

و (عليهِم) بكسر الهاء والميم ولا ياء بعد الميم. وكلّها صواب، قاله ابن الأنباري»[1].

قال السيّد مرتضىٰ العسكري بعد أن نقل كلام القرطبي الآنف:

«إنّ قراءة (عَلَيْهِمْ) كانت موافقة لخطّ المصحف الذي بأيدي الناس كلِّ الناس اليوم، وكذلك ورثوه خلفاً عن سلف جيلاً بعد جيل، ولذلك قرأها

---

(١) تفسير القرطبي ١ / ١٤٨.

الناس كلّ الناس منذ عصر رسول اللهﷺ حتّىٰ اليوم ما عدا طبقة القرّاء منهم الذين اختلقوا القراءات...

أمّا اللغات التسع الباقية: فمنها ما اختلقها القرّاء بأنفسهم استحساناً منهم لها.

ومنها ما اقتبسوها من تلفُّظ بعض القبائل العربية لكلمة (عَلَيْهِمْ) في محاوراتهم الخاصّة بهم.

ثمّ أخضعوا كلام الله المجيد لتلفّظ تلك القبائل وهكذا اختلقوا في تسع قراءات مقابل النصّ القرآني لم ينزل الله بها من سلطان ولم يقرأها الرسولﷺ ولا من كان في عصره سواء الصحابة منهم أم سائر المسلمين...

قال في الموفية الثلاثين: «قرأ عمر بن الخطّاب وابن الزبير (صراط من أنعمت عليهم) أي: إنّ هذه القراءة رويت عن عمر وابن الزبير خاصّة ولم ترد في النصّ القرآني ولم ترد عن رسول اللهﷺ، ودليلنا علىٰ ذلك أنّه قال قبله: إنّ قراءة ملك ومالك رويت عن النبيّ وأبي بكر وعمر).

وهكذا ذكر اسم النبيّﷺ في عداد من قرأ (ملك ومالك) بينا نسب قراءة (صراط من أنعمت) إلىٰ عمر وابن الزبير، ولم يذكر اسم النبيّﷺ في عداد من قرأ كذلك.

إذن فإنّ هذه القراءة تقابل النصّ القرآني ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الذي توارثه المسلمون خلفاً عن سلف وجيلاً بعد جيل إلىٰ أن ينتهوا إلىٰ الذين أخذوه عن فم الرسولﷺ، وكتبوه بأمره، ونحن نعلم أنّ

الرسولﷺ أخذ هذه القراءة من الله سبحانه حيث قال تعالىٰ: ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَىٰ**﴾.

وبناءً علىٰ ذلك قالوا: أقرأ الله ورسوله ﴿**صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ**﴾ المسلمين كما هو في النصّ القرآني، وقرأ عمر وابن الزبير (صراط من أنعمت عليهم)!!!

ولست أدري كيف استساغوا أن يقولوا: قال الله ورسولهﷺ وقال الصحابة والقرّاء!!!

ولست أدري ممنّ أخذ عمر وابن الزبير وغيرهما تلك القراءة؟ لست أدري...

وكذلك حرّفوا كلام الله بأنواع التحريف.

أ ـ تحريف كلمات كلام الله المجيد مثل ما مرّ تبديلهم: ﴿**ننسه**﴾ بـ: (ننساه) و﴿**وَلاَ الضَّآلِّينَ**﴾ بـ: (غير الضالّين).

ب ـ تحريف الحركات الإعرابية والحروف الإعرابية لكلام الله مثل ما مرّ تبديلهم: ﴿**إِنْ هٰذَانِ**﴾ بـ: (إن هذين).

ج ـ تحريف ضبط الكلمات، مثل ما مرّ تبديلهم: ﴿**عَلَيْهِمْ**﴾ بـ: (عَلَيْهُمْ) و(عَلَيهُمُ).

وهكذا حرّفوا القرآن تحريفاً بما لا يتيسّر عدّه ومزّقوه تمزيقاً ولم يجر نظيره علىٰ أي نصّ آخر سماويّاً كان مثل التوراة والإنجيل المحرّفين أو من كلام البشر مثل قصائد الشعراء الجاهليّين كامرئ القيس أو المخضرمين كأبي

طالب وحسّان بن ثابت أو العباسيّين كالمتنبيّ والحمداني وكذلك في خطب الخطباء وتصانيف المؤلّفين في أيّ لغة من لغات الإنسان .

ثمّ سمّوا كلّ ذلك التحريف للقرآن بعلم القراءة»[١] انتهىٰ كلام السيّد العسكري .

كان هذا بعض الشيء عن القراءات والأحرف السبعة ، وإكمالاً للبحث أو تمهيداً للقسم الثاني منه إليك بعض الروايات التي يستشمّ منها رائحة التحريف في كتب أهل السنّة والجماعة ، أتيت بها للحدّ من مدّعيات أمثال إحسان إلهي ظهير القائلين عدم وجود حتّىٰ رواية واحدة دالّة علىٰ تحريف القرآن في كتبهم ، فها هي بعض تلك الروايات وقد جاءت علىٰ لسان كبار الصحابة :

روايات أخرىٰ في تحريف القرآن عند الجمهور :

أخرج ابن مردويه «عن عمر بن الخطّاب ، قال : قال رسول الله : القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف فمن قرأه صابراً محتسباً فله بكلّ حرف زوجة من الحور العين»[٢] .

لا أدري كيف يتطابق هذا المرويّ عن رسول الله ﷺ مع قرآننا المتلوّ اليوم ، الذي لا يزيد عن ثلاث مائة ألف حرف وكسر ، في حين الموجود لا

---

(١) القرآن الكريم وروايات المدرستين ٢ : ٢٣٩ ـ ٢٤١ بتصرف .

(٢) الدر المنثور ٨ / ٦٩٩/٢ ، المعجم الأوسط ٦ / ٣٦١ / ح ٦٦١٦ .

يبلغ ثلث ما قاله عمر، ومعنىٰ كلامه ضياع ثلثي القرآن، فهل يقبل بهذا مسلم؟! وهل تحريف الكتاب العزيز جاء من كلام الشيعة أم من كلام عمر؟

وقريب من هذا النصّ تراه موجوداً في الصحاح والسنن:

فقد أخرج عبدالرزّاق «عن ابن عبّاس قال: أمر عمر بن الخطّاب مناديه فنادىٰ إنّ الصلاة جامعة ثمّ صعد المنبر فحمد الله وأثنىٰ عليه ثمّ قال: أيّها الناس لا تجزعنّ من آية الرجم فإنّها نزلت في كتاب الله وقرأناها ولكن **ذهبت في قرآن كثير ذهب مع محمّد**»[١]. فما يعني هذا القول من عمر؟

و«عن المسوّر بن مخرمة، قال: قال عمر لعبدالرحمن بن عوف: ألم تجد فيما أنزل علينا (أن جاهدوا كما جاهدتم أوّل مرّة) فإنّا لا نجدها، قال: أسقطت فيما أسقط من القرآن»[٢].

فما يعني هذا الكلام أيضاً؟

«وعن عديّ بن عديّ بن عميرة بن فروة عن أبيه عن جدّه: أنّ عمر بن الخطّاب قال لأُبيّ: أو ليس كنّا نقرأ من كتاب الله: (إنّ انتفاءكم من آبائكم كفر بكم)؟ فقال: بلىٰ. ثمّ قال: أو ليس كنّا نقرأ: (الولد للفراش وللعاهر الحجر) فُقد فيما فقدنا من كتاب الله؟ قال أُبيّ: بلىٰ»[٣].

---

(١) مصنّف عبدالرزاق ٧/ ٣٣٠ / ح ١٣٣٦٤، وفيه: أيّها الناس لا تخدعن... وما في المتن عن الدرّ المنثور ٦/ ٥٥٨، عن عبدالرزّاق بن همّام.

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢/ ٦٨/ح ٤١٢٧.

(٣) انظر التمهيد لابن عبدالبرّ ٤/ ٢٧٦، والمتن عن الدرّ المنثور ١/ ٢٥٨ عن التمهيد لابن عبدالبرّ.

وفي **صحيح البخاري** «عن عبيدالله عن ابن عبّاس ، قال : قال عمر : لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتّىٰ يقول قائل : لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله ، ألا وإنّ الرجم حقٌّ علىٰ من زنىٰ وقد أُحصن إذا قامت البيّنة أو كان الحبل أو الاعتراف»[١] .

وفي **مجمع الزوائد** : «إنّ مملوكاً كان يقال له كيسان فسمّىٰ نفسه قيساً وادّعىٰ إلىٰ مولاه ولحق بالكوفة فركب أبوه إلىٰ عمر بن الخطّاب فقال : يا أميرالمؤمنين ابني ولد علىٰ فراشي ، ثمّ رغب عنّي وادّعىٰ إلىٰ مولاي ومولاه!

فقال عمر لزيد بن ثابت : أما تعلم أنّا كنّا نقرأ : (لا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفرٌ بكم)؟

فقال زيد : بلىٰ .

فقال عمر : انطلق فاقرن ابنك إلىٰ بعيرك ثمّ انطلق فاضرب بعيرك سوطاً وابنك سوطاً حتّىٰ تأتي به أهلك»[٢] .

«وعن أُبيّ بن كعب أنّه كان يقرأ : (إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية ، ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام ، فأنزل الله سكينته علىٰ رسوله) فبلغ ذلك عمر فاشتدّ عليه فبعث إليه وهو يهنأ ناقة له ـ يدهن بالقطران ناقة له جرباء ـ فدخل عليه فدعا أناساً من أصحابه فيهم زيد بن ثابت فقال : من يقرأ منكم سورة الفتح؟ فقرأ زيد علىٰ قراءتنا اليوم

---

(١) صحيح البخاري ٦ / ٢٥٠٣ / ح ٦٤٤١ ، من باب الاعتراف بالزنا .

(٢) مجمع الزوائد ١ / ٩٧ ، عن المعجم الكبير ٥ / ١٢١ / ح ٤٨٠٧ .

فغلظ له عمر، فقال له أُبيّ: أأتكلّم؟ فقال تكلّم، فقال: لقد علمت أنّي كنت أدخل على النبيّ ﷺ ويقرئني وأنتم بالباب، فإن أحببت أن أقرئ الناس على ما أقرأني أقرأت، وإلّا لم أقرئ حرفاً ما حييت! قال بل أقرئ الناس. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرّجاه»[١].

«وعن أبي إدريس الخولاني أنّ أبا الدرداء ركب إلى المدينة في نفر من أهل دمشق، فقرؤوا يوماً على عمر: (إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام) فقال عمر: من أقرأكم هذا؟ قالوا أبيّ بن كعب. فدعا به فلمّا أتى قال: إقرأوا، فقرؤوا كذلك، فقال أبيّ: والله يا عمر إنّك لتعلم أنّي كنت أحضر ويغيبون وأُدنى ويحجبون، ويصنع بي، ويصنع بي، ووالله لئن أحببت لألزمنّ بيتي فلا أحدّث شيئاً ولا أقرئ أحداً حتّى أموت! فقال عمر: اللهمّ غفراً، إنّا لنعلم أنّ الله قد جعل عندك علماً فعلّم الناس ما علمت»[٢].

وأخرج ابن مردويه «عن عبدالرحمن بن عوف، قال: قال لي عمر: ألسنا كنّا نقرأ فيما نقرأ: (وجاهدوا في الله حقّ جهاده في آخر الزمان كما جاهدتم في أوّله)؟ قلت: بلى، فمتى هذا يا أمير المؤمنين؟ قال: إذا كانت بنو أمية الأمراء وبنو المغيرة الوزراء»[٣].

---

(١) المستدرك للحاكم ٢/ ٢٤٥ / ح ٢٨٩١، كنز العمّال ٢/ ٢٤٠ / ح ٤٧٤٥.

(٢) كنز العمّال ٢/ ٢٥٢ / ح ٤٨١٥، ٤٨١٦.

(٣) الدرّ المنثور ٦/ ٧٨.

بلىٰ إنّ عمر بن الخطاب كان لا يعلم أشياء كثيرة و في الوقت نفسه كان يتصوّر أنّها من القرآن ، في حين أنّها كانت تفسيرية توضّح معاني القرآن وليست من سوره وآياته في شيء ، وهذا هو الذي ألزمه أن يدّعي أنّها من القرآن ويقول : ذهب قرآن كثير مع محمّد ، في حين أنّها لم تكن من القرآن في شيء .

إنّ روايات جمع القرآن بعد رسول الله ﷺ ـ كما قلناه أكثر من مرّة ـ استغلّت من قبل أعداء الإسلام للقول بتحريف القرآن ، وهي كغيرها من الروايات الأخرىٰ الموجودة في مدرسة الخلفاء والتي استغلّت من قبل أمثال سلمان رشدي لتشويه سمعة الرسول ﷺ ومكانته عند المسلمين .

وهذه الروايات لو صحّت فهي تعني أنّ الخلفاء أسقطوا من القرآن ما كان متواتراً ، لعدم وقوفهم في بعض الأحيان علىٰ مكتوب يؤيّد ما حفظه الصحابي ، وهذا هو الذي دعاهم لترك الأخذ بالمسموع من الصحابي فقط .

فلو احتمل إمكان النقيصة في القرآن ، فكذلك يمكن احتمال الزيادة بكلمة أو كلمتين فيه ، وأنّ القول بهذا الرأي خطير جدّاً علىٰ القرآن وإعجازه ، ويعود وزره علىٰ الذين أشاعوا فكرة عدم جمع القرآن علىٰ عهد رسول الله ﷺ ، ثمّ اختلافهم في جمعه في عهد الشخيين ، أو جمعه ـ من بعدهما ـ علىٰ عهد عثمان بن عفّان .

كما أنّ ما قالوه في جمع القرآن بشاهدين ـ الكتابة والحفظ حسب تعبير ابن حجر ـ يعني ثبوت القرآن بالخبر الواحد أيضاً ، وهذا الكلام فيه ما

فيه ، ومعناه ثبوت القرآن بالبينة وهذا لا يتطابق مع ثبوت القرآن بالتواتر .

ألا يكون القطع بتواتر القرآن وشيوعه بين المسلمين وتلاوته آناء الليل وأطراف النهار هو سبباً للقطع بكذب روايات جمع القرآن بعد رسول الله ﷺ ؟

بهذا نعاود الكلام ونلخص ما قلناه من خلال أقوال لعمر بن الخطّاب ، فإنّه قال ـ كما في خبر مصنّف عبدالرزّاق ـ : «والله لا ألبسُ كتاب الله بشيء أبداً»[١] أو قوله : «أُمنية كأمنية أهل الكتاب»[٢] ثمّ اشتراك تعليله هذا مع ما علّله في التشبّه ببني إسرائيل واتّباعهم كتب علمائهم وتركهم التوراة وأخيراً اشتراكه مع ما علّل على لسان النبيّ ﷺ والصحابة!!!

واقتراحه على النبيّ في أكثر من مرّة بالاستزادة من علوم أهل الكتاب ، وغضب النبيّ ﷺ من هذا الاقتراح[٣] ، بل عدم سماحه للصحابة بأن يأتوا النبيّ بكتف ودواة معلّلاً بأنّ «الرجل ليهجر[٤]» وقوله «حسبنا كتاب الله[٥]» ثمّ

---

(١) مصنّف عبد الرزاق ١١ / ٢٥٧ ح ٢٠٤٨٤ .

(٢) تقييد العلم ١ / ٥٢ .

(٣) تقييد العلم : ٥٢ ، المصنّف لعبد الرزّاق ٦ / ١١٣ ح ١٠١٦٤ ، ١٠ / ٣١٣ ح ١٩٢١٣ ، مجمع الزوائد ١ / ١٧٤ .

(٤) صحيح البخاري ١ / ٥٤ ح ١١٤ و ٣ / ١١١١ ح ٢٨٨٨ ، ١١٥٥ ، ٢٩٩٧ ، ٤ / ١٦١٢ ح ٤١٦٨ و ٥ / ٢١٤٦ ح ٤١٦٨ ، ٦ / ٢٦٨٠ ح ٦٩٣٢ ، صحيح مسلم ٣ / ١٢٥٧ ح ١٦٣٧ ، ٣ / ١٢٥٩ ح ١٦٣٨ .

(٥) صحيح البخاري كتاب العلم باب كتابة العلم ، فتح الباري ١ / ٢٠٩ ، إرشاد الساري ١ / ١٦٩ ، عمدة القاري ١ / ٥٧٥ ، شرح النووي على مسلم ٢ / ٩٠ ، المصنف لعبد الرزّاق ٥ / ٤٣٨ ح ٩٧٥٧ ، مسند أحمد ١ / ٣٣٤ ح ٢٩٩٢ ، ١ / ٣٦٦ ح ٣١١١ .

تعيينه زيد بن ثابت لكتابة المصحف، وهو اليهودي العارف بلغتهم والمتلمّذ في مدارسهم، واستخلافه على المدينة أيّام خروجه منها، مع وجود كبار الصحابة فيها كابن مسعود وأُبيّ بن كعب ومعاذ بن جبل.

ورفع صوته على صوت النبيّ، وأخذه بثوب رسول الله ﷺ لمّا أراد الصلاة على المنافق[1]، وتشابه مشكلة القرآن عنده مع مشكلة الحديث إلى غيرها من عشرات المسائل.

كلّ هذه الأمور تشير إلى أنّ الخليفة بعد اعتقاده بفكرة عدم اجتماع الخلافة والنبوّة في بني هاشم كان يريد التفكيك بين القرآن والسنّة، وبينهما وبين العترة.

وأنّ مقولته «حسبنا كتاب الله» واضحة وصريحة في استغنائه عن كلام رسول الله ﷺ، وعدم احترامه لمقامه ﷺ، كما ترى مثله في قوله لعليّ عليه السلام: «انصرف مع قرآنك لا تفارقه ولا يفارقك»، فهو الآخر صريح في تفكيكه بين القرآن والعترة.

فمدرسة الخلفاء تريد من خلال أقوال عمر وأفعاله القول بعدم وجوب اتّباع رسول الله ﷺ إلّا فيما أتى به من قبل البارئ، وأنّ أوامره ونواهيه الصادرة عنه هي إرشادية يجوز مخالفتها، وهذا ما كانوا يسعون الوصول إليه مع رسول الله ﷺ ومع الوصيّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

---

(١) صحيح البخاري ٤ / ١٧١٦ ح ٤٣٩٥.

ولا يستبعد أن يكونوا قد جاءوا بهذا التعليل[١] في الأزمنة المتأخّرة كي يعذروا الخلفاء في مخالفاتهم لأوامر رسول الله ﷺ.

فنحن من خلال التأكيد على هذه الأُمور نريد القول أنّ عمر بن الخطّاب كان لا يرتضي جعل القرآن بجنب السنّة أو بجنب العترة، لما عرفت من موقفه من أحاديث رسول الله ﷺ وأقواله على أنّها تشابه أقوال وأفعال أحبار أهل الكتاب.

وأنّ دعوته المسلمين إلى عدم التشبّه ببني إسرائيل الذين اتّبعوا كتب علمائهم وتركوا التوراة، كان يريد من خلالها الاكتفاء بالقرآن الكريم وترك الأخذ بحديث رسول الله ﷺ والعترة.

إنّ عمر بن الخطّاب هو أوّل من شرّع مخالفة رسول الله ﷺ ـ خلافاً للقرآن ـ داعياً إلى الاكتفاء بالقرآن دون السنّة، وقد تبعه في ذلك بعض الأصحاب، ويمكن أن ندّعي أنّ أمثال عمرو بن العاص ـ كانوا قد اتّبعوا عمر ـ عند رفعه المصاحف أمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فكانت سياسة عمرو بن العاص متّخذة من سياسة عمر في حسبنا كتاب الله.

في حين أنّ هذا التفكير خاطئ في المنهج القرآني، إذ أنّ كلام رسول الله ﷺ لا يجوز مخالفته ولا يمكن مقارنة كلامه ﷺ بكلام أحبار اليهود، وأنّ رابطة القرآن بالسنّة تختلف عن رابطة الأحبار بالتوراة وأنّ التشبيه

---

(١) أي أنّ أوامر الرسول ارشادية لا مولوية.

بين الأمرين من قبل عمر شيء عجيب.

وأنّ الرسول ﷺ كان قد أخبر أمّته بأنّها تقفو إثر الأُمم السابقة في قوله: «لتتبعنّ سنن مَنْ كان قبلكم شبراً بشبر...» وهذا هو الذي دعاه ﷺ أن يوصي الإمام عليّ عليه السلام بجمع القرآن من بعده، حتّىٰ لا تضلّ أمّته كما ضلّت اليهود والنصارىٰ. كما أنّه أكّد بأنّ منزلته منه كمنزلة هارون من موسىٰ.

نعم أنّ الإمام عليّ وقف أمام رؤية الخلفاء الخاطئة مؤكّداً للصحابة بأنّه ترجمان القرآن، ولا يمكن فهم القرآن إلّا به وبالأوصياء من ولده.

وأنّ في سؤال الفضل بن يسار في نزول القرآن علىٰ سبعة أحرف وجواب الإمام الصادق عليه السلام: «كذبوا أعداء الله ولكنّه نزل علىٰ حرف واحد من عند الواحد»[1]، إشارة إلىٰ وجود اتّجاه يدعم نزول القرآن علىٰ سبعة أحرف، وأنّك علمت بأنّ الإيمان بهذه الفكرة يدعو إلىٰ تحريف القرآن لا محالة، وذلك لتعدّد القراءات وحجّيتها علىٰ مرّ الزمان.

في حين أنّا كنّا قد وضّحنا قبل قليل بأنّ الكلمات العربية وخصوصاً القرآنية منها لها معانيها الخاصّة بها، فلا يمكن إبدال كلمة بأُخرىٰ لأنّها تفسد بلاغة القرآن.

بهذا فقد اتّضح للجميع بأنّ كلّ هذه الأمور كانت من تبعات ترك الخلفاء الأخذ بالمصحف الموجود خلف فراش رسول الله ﷺ، والذي ألّفه

---

(١) الكافي ٢ / ٦٣٠ ح ١٣.

الإمام عليّ عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أيّام.

لأنّ عمر بن الخطّاب وقبله أبا بكر لمّا تركا الأخذ بتلك النسخة، أخذ الصحابة يقرؤون القرآن حسبما يرونه صحيحاً عندهم، إذ لا مصحّح لهم إلّا قراءتهم وما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وآله، وما لبث أن انتشر التفاوت بين القراءات في كلّ الأمصار، كلّ يقرء على خلاف قراءة صاحبه.

وحيث أنّ عمر بن الخطّاب كان لا يريد الاعتماد على نسخة بعينها بدلاً عن نسخة الأصل الموجودة عند أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب؛ لأنّ المشكلة ستعود عليه مرّة أخرى وسيكون أمامه عليٌّ بن أبي طالب آخر، فدعا إلى شرعية الأحرف السبعة وتعدّد القراءات ليعذر نفسه وليصحّح الاختلاف في القراءات أيضاً، كلّ ذلك بتفسيره الخاصّ للأمور.

ونحن قد وضّحنا سابقاً في دراستنا حول (منع تدوين الحديث) مذهبه في الحديث، كما أكّدنا أيضاً بأنّ ذهاب بعض الصحابة إلى ذات الرأي الذي ذهب إليه الخليفة أو نسبة قول لأحد صحابة يشابه قول أحد الخلفاء الثلاثة يشكّكنا في صحّة المنسوب إلى ذلك الصحابي لأنّه قد يكون قد قاله، وقد يكون نسب إليه، وخصوصاً في المسائل الخلافية؛ لأنّهم قد ينسبون إلى أعيان الصحابة نفس ما ذهب إليه الخليفة تحكيماً لموقعيته ورأيه، وبما أنّا نعلم بأنّ عمر بن الخطّاب كان من الراوين لحديث الأحرف السبعة فلا يستبعد أن ينسبوا أخباراً إلى أُبيّ بن كعب وعبدالله بن مسعود ومعاذ بن جبل وغيرهم ما يؤيّد رأي الخليفة.

وعليه فالخلفاء الثلاثة تحت مقولة: «أغنانا ما عندنا من القرآن عمّا تدعونا إليه» وقعوا في مشاكل عديدة.

منها تشريع الاجتهاد لجميع الصحابة ثمّ حصرها بأنفسهم[١]، وأنّ القول بنزول القرآن على سبعة أحرف جاء لتبرير قراءاتهم، وأخيراً جاء عثمان ليحصر القراءات في قراءة واحدة وهذا سبب له مشاكل كثيرة حتّى انتهت إلى قتله.

والأسوأ من كلّ ذلك أنّهم جاؤُا ليشكّكوا في موقعية الإمام عليّ عليه السلام العلمية، بل التشكيك في موقعية كلّ من قيل بأنّه جمع القرآن على عهد رسول الله وكان عالماً به مثل أُبيّ وابن مسعود وغيرهم، لكونهم المنافسين للخلفاء في أمر القرآن.

بل ادّعوا أكثر من ذلك كقولهم بأنّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان لا يحفظ إلّا سورة واحدة وهي سبّح اسم ربّك الأعلى[٢]، وحلف الشعبي بالله قائلاً: «لقد دخل عليٌّ حفرته وما حفظ القرآن»[٣].

كما أنّهم قالوا إنّ رسول الله لم يخصّ عليّاً ولا أحداً من أهل بيته بشيء من العلم؛ لأنّه صلى الله عليه وآله لم يترك علماً غير القرآن، وهو الموجود بين الدّفتين

---

(١) راجع كتاب (منع تدوين الحديث) لنا.

(٢) بصائر الدرجات: ١٥٥ / ح ٣، تفسير العياشي ١ / ١٤ / ح ١.

(٣) الصاحبي لابن فارس: ٣٢٥ / باب سنن العرب في حقائق المجاز، عن ابن قتيبة الدينوري، وكتاب القرطين كما في البيان للسيد الخوئي.

اليوم .

قالوا بكلّ ذلك والإمام عليه السلام ساكت غير معترض على ما ادّعوه من جمع الثلاثة للقرآن ، لأنّه كان صاحب القرآن الذي يقرأ به المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ، وهو يعلم بأنّ منهج أولئك لا يؤثّر في حجّة القرآن بل لا يؤثّر في قراءات الناس وقناعاتهم في القرآن ، لأنّهم كانوا قد عرفوا ذلك القرآن وقرؤوه مع رسول الله ، كما أنّهم كانوا يسمعون الصحابة وآل البيت وخصوصاً رسول الله والإمام عليّ عليه السلام وفاطمة الزهراء والحسن والحسين عليهم السلام يقرؤون بذلك القرآن ، فلو كان الحال كذلك فلا ضرورة لاعتراضه على الخلفاء في ذلك .

والإمام عليٌّ سكت ولم يعترض عليهم لأنّ الخلفاء لم يمكنهم أن يزيدوا أو ينقصوا من هذا القرآن ، مع علمه وعلمنا بأنّهم بمنهجهم الخاطي كانوا يريدون أن يسلبوا شرف جمع القرآن بين الدفّتين من يد عليّ بن أبي طالب عليه السلام ليشرّفوا بها أنفسهم .

فلو كان هناك تحريف للقرآن على عهد أبي بكر وعمر لجهر الإمام عليّ عليه السلام بالحقّ وصحّح ذلك للناس ، ومعنى كلامي عدم قبولي صحّة الأحاديث السابقة الّتي جاءت على لسان الصحابة ، وأنّ اعتراضي كان على منهجهم المغلوط في الجمع .

أجل ، إنّ الإمام لم يرَ في عمل الخلفاء ما يسيء إلى أصل القرآن ، فتركهم على حالهم ، وهكذا الحال بالنسبة إلى ابنه الإمام الحسن عليه السلام فقد

استشهد بهذا القرآن لا لأنّه قرآن أبي بكر وقرآن عمر و قرآن عثمان بل لأنّه قرآن الله وقرآن رسوله ﷺ وهو القرآن المتواتر قراءته بين المسلمين والمحفوظ في بيت رسول الله والموجود نسخة منه عند أبيه الإمام عليّ .

إذن فقبول الإمام عليّ عليه السلام بما يسمّىٰ بالمصحف العثماني!!! واستشهاده بآياته يؤكّد عدم وقوع التحريف فيما يقرؤون فيه ، إذ أنّ جمعهم كان جمع للمجموع علىٰ عهد رسول الله ﷺ .

بهذا فقد اتّضح لك من مجموع ما قلناه بأنّ الخلفاء الثلاثة أرادوا التنقيص بالإمام عليّ عليه السلام وكبار الصحابة ـ علىٰ حساب القرآن ـ ثمّ رسم البديل وتعويض الأُصول المبتناة وقد أخطؤوه في ذلك ولم يوفّقوا في أطروحتهم .

وأنّ فكرتهم السقيمة ومناهجهم الباطلة فسحت المجال لأصحاب الأهواء والحشويّين من المحدّثين وأعداء الدين لكي يدرجوا بعض الأخبار الّتي يستشمّ منها رائحة التحريف علىٰ أنّها من القرآن ، لكن القرآن بقي بعيداً لا تطاله يد التحريف ، كما أنّ تلاوة الصحابة وأهل البيت عليهم السلام لآياته آناء الليل وأطراف النهار وفي صلواتهم وغيرها حفظته من التبديل والتحريف ، وفوق كلّ ذلك تعلّق إرادة ربّ العالمين بصون كتابه العزيز من ذلك .

وللبحث صلة . . .